جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسـم العلـوم الماليـة والمحاسبـة

الموضوع :

دور محاسبة الأدوات المالية في تحسين جودة التقارير المالية

دراسة حالة مديرية التوزيع لسونلغاز بالجلفة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبين:

- رشاد ضياء الدين عبيدات
- لطفي ميري

تحت إشراف الأستاذ:

د. أحمد يوسف السعيدي

أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الصفة	الجامعة
د. عمر علي عبد الصمد	رئيسا	جامعة المدية
د. علي مامي	ممتحنا	جامعة المدية
د. أحمد يوسف السعيدي	مشرفا	جامعة المدية

السنة الجامعية 2024 / 2025

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع :

دور محاسبة الأدوات المالية في تحسين جودة التقارير المالية

دراسة حالة مديرية التوزيع لسونلغاز بالجلفة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبين:

- رشاد ضياء الدين عبيدات
- لطفي ميري

تحت إشراف الأستاذ:

د. أحمد يوسف السعيدي

أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة	الصفة	الجامعة
د. عمر علي عبد الصمد	رئيسا	جامعة المدية
د. علي مامي	ممتحنا	جامعة المدية
د. أحمد يوسف السعيدي	مشرفا	جامعة المدية

السنة الجامعية 2024 / 2025

الشكر والعرفان

باسمك اللهم نستعين على أمور الدنيا والدين، وبك آمنا وعليك توكلنا، وإليك المصير. لك الشكر الدائم، والصلاة والسلام على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين.

والحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فله الحمد وله الشكر دائمًا وأبدًا.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذنا **المشرف أحمد يوسف السعيدي**، لتكرمه بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات ونصائح قيمة، ساعدتنا كثيرًا في إنجاز هذه المذكرة.

كما نُعبر عن امتناننا العميق **لأعضاء لجنة المناقشة**، على قبولهم مناقشة هذا العمل، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات بنّاءة تثري هذا الجهد وتدفعه نحو الأفضل.

ولا يفوتنا أن نوجّه شكرًا خاصًا لكل الأساتذة الذين كان لهم دور في تكويننا العلمي والمعرفي طيلة سنوات دراستنا، فقد كانوا لنا خير منارة في هذا المسار.

وإلى **عائلتينا العزيزتين**، اللتين كانتا دومًا مصدر دعم وسند في كل مراحل هذا المشوار، نعجز عن شكرهما بالكلمات، فقد كانتا الحافز والدافع، ووراء كل خطوة تقدّم وتشجيع. شكراً على الصبر، والدعاء، والمساندة المستمرة.

وأخيرًا، إلى كل من ساعدنا ووقف معنا بكلمة، أو نصيحة، أو دعم ولو معنويًا، نقول: "شكرًا من القلب، ودمتم سندًا لنا في طريق العلم والحياة".

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع...

إلى من منحاني الحياة، وكانا النور الذي أضاء دربي،

إلى من رافقاني بالدعاء، وساندني بالكلمة، وتحمّلا عني عناء الطريق،

إلى من غرسَا في قلبي حب التعلم، وربّياني على القيم والمبادئ،

برًّا ووفاءً لهما: **والدي العزيز، ووالدتي الغالية،**

لكما كل الامتنان، وكل ما في هذا الإنجاز من خير، فهو منكما وإليكما.

إلى من رزقني الله بهم سندًا وعونًا، إلى **إخوتي وأخواتي**، الداعمين دومًا، والمشجعين في كل المراحل.

إلى **أصدقائي** الذين كانوا لي إخوة بالقلوب والمواقف.

وإلى **زملاء الدراسة**، الذين تقاسمت معهم الجهد والمثابرة.

وإلى كل **من قدّم لي دعمًا أو كلمة طيبة، أو كان له أثر ولو بسيطًا في مساري،**

أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

ثم إلى **كل طالب علم نذر نفسه للمعرفة،**

وسعى بما أوتي من علم ليرفع راية الحق وينفع الأمة.

رشاد ضياء الدين

الإهداء

إلى من كانت حضن الأمان، وسقف الحب، ومصدر الوجود...
إلى من غرست في قلبي الصبر، وفي عقلي الحلم، وفي حياتي النور،
إلى من أرى الدعاء على شفتيها قبل أن أنطق، والرضا في عينيها قبل أن أطلب...
إليكِ يا نبع الحنان، **يا من تُسمّين فخرًا رشيدة بوسالم،**
أهديكِ ثمرة السهر، وعنوان الكفاح، ومسك الختام...
إلى رجلٍ لم يكن أبًا، لكنه وقف مقامه بثباتٍ لا يُوصف،
إلى من سعى معي رغم شدة الطريق، وصبر على تحولات مزاجي وقلقي،
إلى من كان لي أخًا ورفيقًا وركنًا لا يميل...
إليك يا **خالي الغالي البشير بوسالم**، شكرًا بحجم الحياة...

إلى نفسي،
نعم ...إليكِ أيتها المقاتلة الصامتة، التي لم تستسلم رغم الخذلان،
إليكِ يا من تحملتِ، وصبرتِ، ودفعتِ ثمن الأحلام من راحة الجسد وسكينة القلب،
ها أنتِ هنا ...فخرًا لي بكِ.

إلى إخوتي في الضحكة، وأهلي في الغياب والحضور،
إلى من جمعتني بهم المواقف، فكانوا عزاءً في الحزن وبهجةً في الفرح،
إلى **أصدقائي وأقاربي**، شكرًا لأنكم كنتم نورًا في طريقي الطويل.

لطفي

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم الأساسية للأدوات المالية، والتعمق في خصائصها وأنواعها المختلفة، مع التركيز على كيفية معالجتها محاسبيًا وفقًا للمعايير المحاسبية الدولية، لا سيما IAS 32 و IFRS 7وIFRS 9، ومقارنتها بما هو معمول به في النظام المحاسبي المالي الجزائري. وتبرز أهمية الدراسة في الحاجة إلى تطوير آليات الإفصاح المحاسبي داخل المؤسسات الجزائرية، وتحسين جودة التقارير المالية بما يعزز الشفافية والمصداقية، ويدعم عملية اتخاذ القرار. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، إلى جانب دراسة حالة تطبيقية على مؤسسة سونلغاز، مدعّمة بنماذج محاسبية واقعية لقياس مدى تأثير المعالجة المحاسبية للأدوات المالية على جودة التقارير المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي الجزائري لا يوفر معالجة شاملة ومرنة للأدوات المالية، ويعاني من ضعف في التوافق مع المعايير الدولية، مما يؤثر سلبًا على موثوقية المعلومات المالية. كما بينت النتائج أن تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة والاعتراف بمخاطرها ومنافعها يساهم بشكل فعّال في تحسين الإفصاح المالي وتعزيز جودة التقارير المالية. ومن أبرز التوصيات، ضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي الجزائري مع متطلبات المعايير الدولية، وتكثيف التكوين للمحاسبين حول المعالجة الحديثة للأدوات المالية، وتشجيع المؤسسات على الالتزام بالإفصاح الكامل لتعزيز مصداقيتها

الكلمات المفتاحية: الأدوات المالية، الأصول المالية، الخصوم المالية، النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، القيمة العادلة، جودة التقارير المالية.

Abstract:

This study aims to clarify the fundamental concepts of financial instruments and delve into their various characteristics and types, with a particular focus on how they are accounted for under international accounting standards, especially IAS 32, IFRS 7, and IFRS 9, and to compare this with the practices applied under the Algerian Financial Accounting System. The importance of the study lies in the need to develop accounting disclosure mechanisms within Algerian institutions and improve the quality of financial reporting in a way that enhances transparency, credibility, and supports decision-making processes. To achieve the study's objectives, the descriptive and analytical approach was adopted in the theoretical part, along with a practical case study on the company Sonelgaz, supported by real accounting models to assess the impact of accounting treatment of financial instruments on the quality of financial reports. The study concluded that the Algerian Financial Accounting System does not provide a comprehensive and flexible treatment for financial instruments and suffers from a lack of alignment with international standards, which negatively affects the reliability of financial information. The results also showed that recognizing financial instruments at fair value and acknowledging their associated risks and benefits significantly contributes to improving financial disclosure and enhancing the quality of financial reporting. Among the key recommendations is the need to adapt the Algerian accounting system to the requirements of international standards, intensify training for accountants on the modern treatment of financial instruments, and encourage institutions to fully comply with financial disclosure to strengthen their credibility

Keywords: Financial instruments**,** financial assets**,** financial liabilities**,** Financial Accounting System**,** international accounting standards**,** fair value**,** quality of financial reporting.

فهرس المحتويـــــات

العنـــوان	ر. الصفحة
الشكر والتقدير	–
الإهداء	–
المستخلص	I
فهرس المحتويات	III
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	IV
فهرس الملاحق	IV
قائمة المختصرات	IV
مقدمة	أ– ر
الفصل الأول: الإطار النظري للأدوات المالية	**1–26**
تمهيد	2
المبحث الأول: مدخل للأدوات المالية	3
المطلب الأول: ماهية الأدوات المالية	3
المطلب الثاني: أشكال الأدوات المالية وخصائصها.	5
المطلب الثالث: الأدوات المالية المشتقة	8
المبحث الثاني: دراسة الأدوات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية	10
المطلب الأول: معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية– العرض	10
المطلب الثاني: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 09 (IFRS09): الأدوات المالية	12
المطلب الثالث: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (07) IFRS7 الأدوات المالية– الإفصاحات	18
المبحث الثالث: قواعد محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي	21
المطلب الأول: التصنيف المحاسبي للأصول المالية.	21
المطلب الثاني: التصنيف المحاسبي للخصوم المالية.	23
المطلب الثالث: الطرق المستخدمة لقياس الأدوات المالية	24

خلاصة الفصل	**27**
الفصل الثاني: الإطار النظري لجودة التقارير المالية	**53-28**
تمهيد	**29**
المبحث الأول: ماهية التقارير المالية	**30**
المطلب الأول: مفهوم وأهمية التقارير المالية	**30**
المطلب الثاني: أهداف وأنواع التقارير المالية	**32**
المطلب الثالث: محتويات التقارير المالية ومستخدميها.	**34**
المبحث الثاني: جودة التقارير المالية	**38**
المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية	**38**
المطلب الثاني: أهمية وخصائص جودة التقارير المالية	**39**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية	**44**
المبحث الثالث: العلاقة بين الأدوات المالية وجودة التقارير المالية	**45**
المطلب الأول: العلاقة بين المعايير IAS32 و IFRS07 وجودة التقارير المالية	**45**
المطلب الثاني: دور معيار IAS39 الأدوات المالية الإعتراف والقياس في تعزيز جودة التقارير المالية	**47**
المطلب الثالث: أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9) على جودة المعلومات المالية	**51**
خلاصة الفصل	**53**
الفصل الثالث: محاسبة الأدوات المالية في مؤسسة سونلغاز	**79-55**
تمهيد	**55**
المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة سونلغاز	**56**
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن مؤسسة سونلغاز	**56**
المطلب الثاني: مديرية التوزيع بالجلفة	**57**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية سونلغاز بالجلفة	**59**

المبحث الثاني: واقع تطبيق محاسبة الأدوات المالية في مؤسسة سونلغاز	**64**
المطلب الأول: محاسبة الأدوات المالية المتعلقة بالميزانية (الأصول والخصوم)	**64**
المطلب الثاني: تحليل أثر الأدوات المالية على نتائج المؤسسة من خلال الإيرادات والمصاريف المالية.	**67**
المطلب الثالث: مدى استخدام محاسبة الأدوات المالية وفق المعايير الدولية وأثرها على جودة التقارير المالية	**69**
المبحث الثالث: نموذج مقترح حول تطبيق محاسبة الأدوات المالية في المؤسسة	**71**
المطلب الأول: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المتعلقة بالأصول الجارية	**71**
المطلب الثاني: نموذج تطبيقي للمعالجة المحاسبية للأدوات المالية المتعلقة بالقروض والمشتقات المالية.	**73**
المطلب الثالث: أثر إدراج الأدوات المالية في المؤسسة حسب النموذج على جودة المعلومات والتقارير المالية	**77**
خلاصة الفصل	**79**
خاتمة	**80**
قائمة المراجع	**85**
الملاحق	**92**

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنـــــوان الجـــــدول	الصفحة
01	أهم الفروقات بين أنواع المشتقات المالية	09
02	تصنيف الخصوم المالية	24
03	قياس الأصول والخصوم المالية	26
04	أثر القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية والإفصاح المحاسبي	48
05	الأصول المالية غير الجارية وفق عرضها في ميزانية شركة سونلغاز	65
06	الأصول المالية الجارية وفق عرضها في ميزانية شركة سونلغاز	65
07	جدول إهتلاك القرض	74

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنـــــوان الشكل	الصفحة
01	أسس تصنيف الأدوات المالية.	16
02	أهمية التقارير المالية	31
03	مكونات القوائم المالية	36
04	الهيكل التنظيمي لمديرية سونلغاز بالجلفة	60

فهرس الملاحق:

رقم الملحق	عنـــــوان الملحق	الصفحة
01	قائمة المركز المالي سنتي 2023-2024 (جانب الأصول)	93
02	قائمة المركز المالي سنتي 2023-2024 (جانب الخصوم)	94
03	قائمة الدخل حسب الطبيعة سنتي 2020-2021	95
04	قائمة الدخل حسب الطبيعة سنتي 2021-2022	96

قائمة المختصرات:

الإختصار	العبارة باللغة الأجنبية	العبارة باللغة العربية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
SCF	Systéme Comtable Financier	النظام المحاسبي المالي
SFAC	Statements of Financial Accounting Concepts	بيانات مفاهيم المحاسبة المالية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IAS 32	International Accounting Standard No. 32	المعيار المحاسبي رقم 32
IFRS 9	International Financial Reporting Standard No. 9	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9
IFRS 7	International Financial Reporting Standard No.7	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7
IAS 39	International Accounting Standard No. 39	المعيار المحاسبي رقم 39

مقـــدمـــة

مقـــدمـــة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات كبيرة على المستويين المالي والاقتصادي، حيث أصبحت الأدوات المالية عنصراً أساسياً في التعاملات الاقتصادية، نظراً لما توفره من حلول تمويلية واستثمارية مرنة ومتنوعة. وقد أدى تعاظم دور هذه الأدوات إلى بروز نمط اقتصادي يتسم بالتعقيد والترابط، حيث طغى البُعد المالي في أحيان كثيرة على الاقتصاد الحقيقي.

وتماشياً مع هذا الواقع الجديد، ازداد الاهتمام الأكاديمي والمهني بمختلف الجوانب المرتبطة بالأدوات المالية، لاسيما ما يتعلق بكيفية معالجتها المحاسبية، نظراً لما تطرحه من تحديات تقنية وفنية تنعكس مباشرة على مصداقية وشفافية المعلومات المالية.

لقد ساهم التوسع الكبير في تداول الأدوات المالية وتعقيد بنيتها في فرض ضرورة وجود إطار محاسبي منظم يضمن التوحيد والدقة في معالجتها، وهو ما دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إصدار سلسلة من المعايير المتخصصة، بدءاً من معيار IAS 32 الذي يعالج قضايا العرض، مروراً بـ IAS 39 المتعلق بالاعتراف والقياس، والذي تم استبداله لاحقاً بمعيار IFRS 9 ، نظراً لصعوبته وتعقيداته، وانتهاءً بمعيار IFRS 7 الذي يركز على الإفصاح. هذه المعايير جاءت لتغطية مختلف أوجه المحاسبة المرتبطة بالأدوات المالية، بما يعزز من موثوقية المعلومات المالية وجودتها، ويقلل من الغموض المرتبط بها.

في المقابل، تمثل التقارير المالية أحد أهم مخرجات النظام المحاسبي، فهي الأداة الرئيسية لنقل المعلومات المالية إلى الأطراف المعنية، سواء داخل المؤسسة أو خارجها. وتُبنى أهمية هذه التقارير على مدى قدرتها على عكس الواقع المالي والاقتصادي للمؤسسة بطريقة موضوعية وشفافة، تسمح للمستخدمين – وعلى رأسهم المستثمرون وأصحاب القرار باتخاذ قرارات مبنية على بيانات موثوقة ودقيقة. وعليه، فإن جودة التقارير المالية لا ترتبط فقط بالشكل والمحتوى، بل كذلك بمدى التزام المؤسسة بالمعايير المحاسبية، وخاصة عند معالجة عناصر معقدة كالأدوات المالية، التي قد تؤدي معالجتها الخاطئة أو الغامضة إلى تشويه صورة المؤسسة المالية.

مقـــدمـــة

إن العلاقة بين محاسبة الأدوات المالية وجودة التقارير المالية علاقة وثيقة ومتشعبة، ذلك أن أي انحراف أو خلل في معالجة هذه الأدوات ينعكس بشكل مباشر على مصداقية وشفافية القوائم المالية. كما أن تطور هذه الأدوات وتنوعها يفرضان على المؤسسات الاقتصادية إرساء نظام محاسبي دقيق وفعّال يتماشى مع المستجدات، ويعتمد على معايير محاسبية دقيقة ومحدثة، قادرة على استيعاب خصوصيات هذه الأدوات. من هذا المنطلق، فإن دراسة محاسبة الأدوات المالية لا تُعد مجرد تحليل تقني، بل تمثل مدخلاً لفهم مدى تأثيرها على جودة التقارير المالية التي تُعد مرآة المؤسسة أمام بيئتها الداخلية والخارجية.

أولا: إشكالية الدراسة

بناءً على ما سبق ذكره، يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف نمارس محاسبة الأدوات المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية لتحسين جودة التقارير المالية في ظل النظام المحاسبي المالي؟

وفق لهذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المفاهيم الأساسية للأدوات المالية، وما مدى تأثير اختلاف أنواعها وتصنيفاتها على طبيعة المعالجة المحاسبية وفقًا للنظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية للمحاسبة؟
- كيف تساهم المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في تعزيز شفافية وموثوقية وجودة التقارير المالية داخل المؤسسة؟

ما مدى تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في معالجة الأدوات المالية داخل مؤسسة سونلغاز، وما هو أثر ذلك على جودة التقارير المالية للمؤسسة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

- **<u>الفرضية 01:</u>** إن تنوع الأدوات المالية واختلاف خصائصها ينعكس مباشرة على كيفية معالجتها محاسبيًا، مما يستوجب تبني تصنيفات ومعايير دقيقة تضمن الاعتراف والقياس

المحاسبي الملائم، وفقًا لما تفرضه المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي، لتحقيق الإفصاح المحاسبي الشامل والموثوق.

- **الفرضية 02:** تعتمد جودة التقارير المالية على مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية، لاسيما فيما يتعلق بالأدوات المالية، من أجل تحقيق الفعالية والشفافية.
- **الفرضية 03:** لا يُطبق نظام محاسبة الأدوات المالية بشكل كامل داخل مؤسسة سونلغاز، مما يحد من جودة التقارير المالية، بالرغم من أهمية ذلك في دعم القرارات الإدارية والرقابية.

ثالثا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال التركيز على العلاقة المباشرة بين محاسبة الأدوات المالية وجودة التقارير المالية، باعتبار أن هذه الأخيرة تمثل الوسيلة الأساسية لنقل المعلومات المالية للمستخدمين، كالمستثمرين، المقرضين، وصناع القرار.

وتتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- يكتسي موضوع محاسبة الأدوات المالية أهمية علمية متزايدة باعتباره من المواضيع الحديثة والمعقدة في المحاسبة، ويتطلب فهمًا دقيقًا لمفاهيم التصنيف، القياس، والاعتراف المحاسبي.
- تتجلى الأهمية التطبيقية للموضوع في دراسة واقع معالجة الأدوات المالية داخل المؤسسات الجزائرية، خاصة في ظل محدودية تطبيق المعايير الدولية، مما يسمح بكشف الثغرات وتقديم مقترحات عملية لتحسين جودة المعلومات المالية.
- الموضوع يكتسي أهمية اقتصادية من حيث تأثير جودة المعالجة المحاسبية للأدوات المالية على فعالية اتخاذ القرار داخل المؤسسة، من خلال تحسين الشفافية والإفصاح المالي.

- كما أن له أهمية تنظيمية وتشريعية تتمثل في إبراز التباين بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية، ما يدفع إلى ضرورة تطوير الإطار المحاسبي المحلي ليتماشى مع المعايير العالمية.

رابعا: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم الأدوات المالية وأنواعها وخصائصها المحاسبية.
- فهم كيفية معالجة الأدوات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية.
- توضيح أثر محاسبة الأدوات المالية على جودة المعلومات المالية من حيث الشفافية والمصداقية.
- إبراز أهمية الالتزام بالمعالجة المحاسبية السليمة في تحسين جودة التقارير المالية.
- محاولة ربط الجانب النظري بالتطبيق العملي من خلال دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، للتعرف على مدى تطبيق محاسبة الأدوات المالية وأثرها على جودة التقارير المالية.

خامسا: مبررات اختيار الدراسة:

- الميول الشخصي للموضوع.
- ارتباط الموضوع بتخصصنا (محاسبة).
- رغبتنا في التعمق وفهم محاسبة الأدوات المالية.
- إبراز دور محاسبة الأدوات المالية في تحسين جودة التقارير المالية.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع مقارنة بأهميته.
- أهمية الموضوع وارتباطه بالمعايير المحاسبية الدولية.

سادسا: منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في شقها النظري، حيث تم التطرق إلى الأدوات المالية من حيث المفاهيم والمصطلحات ، إضافة إلى توضيح العلاقة بين محاسبة

الأدوات المالية وجودة التقارير المالية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع الأكاديمية مثل الكتب، المقالات، والمذكرات الجامعية.

أما في الجانب التطبيقي، فتم اعتماد منهج دراسة حالة من خلال إسقاط الجانب النظري على مؤسسة سونلغاز، بهدف تحليل مدى تطبيق محاسبة الأدوات المالية وأثرها على تحسين جودة التقارير المالية في الواقع العملي، مع الاعتماد على الوثائق والتقارير المالية المتوفرة بالمؤسسة محل الدراسة.

سابعا: حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة التطبيقية على مستوى مؤسسة سونلغاز بالجلفة.
- **الحدود الزمنية:** اعتمدنا في دراستنا على القوائم المالية للمؤسسة خلال السنة الجامعية 2025/2024.

ثامنا: صعوبات الدراسة.

- صعوبة التوفيق بين الإطار النظري للأدوات المالية وتطبيقه على واقع المؤسسات الجزائرية.
- قلة الدراسات السابقة المحلية التي تناولت محاسبة الأدوات المالية وعلاقتها بجودة التقارير المالية.
- محدودية التطبيق الفعلي لبعض المعايير الدولية داخل المؤسسات الجزائرية.
- صعوبة إيجاد مؤسسات جزائرية تعتمد فعليًا على الأدوات المالية مثل الأسهم والسندات ومشتقاتها، مما شكل عائقًا في جمع البيانات التطبيقية وتحليلها ميدانيًا.

تاسعا: دراسات سابقة.

- **دراسة قهري آية بعنوان "محددات جودة التقارير المالية وأثرها على الأداء المالي – دراسة مقارنة بين عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والأجنبية"، مذكرة ماستر تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017/2016.**

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر جودة التقارير المالية على الأداء المالي، وتسليط الضوء على الفروقات الجوهرية في إعداد وعرض التقارير المالية بين المؤسسات المحلية والأجنبية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- ✓ أن جودة التقارير المالية تمثل عاملاً حاسماً في تحسين الأداء المالي للمؤسسات؛
- ✓ أن المؤسسات الأجنبية تُظهر مستوى أعلى في جودة التقارير بفضل الالتزام بمعايير الحوكمة والإفصاح؛
- ✓ أن المؤسسات الجزائرية تعاني من ضعف في بعض محددات الجودة مثل الشفافية والافصاح، مما يؤثر سلباً على أدائها المالي؛
- ✓ وجود علاقة ارتباط قوية بين شفافية التقارير، حجم المؤسسة، والتدفقات النقدية من جهة، وبين الأداء المالي من جهة أخرى.

- **دراسة قربغلي شيماء بعنوان محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي – دراسة حالة شركة Biopharm Spa، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020.**

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيفية المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، مع تسليط الضوء على المشكلات المحاسبية المرتبطة بعمليتي الاعتراف والقياس. وقد تم تطبيق الدراسة ميدانيًا على شركة Biopharm Spa قصد التحقق من مدى التزامها بتطبيق قواعد محاسبة الأدوات المالية على أرض الواقع.

وخلصت الدراسة إلى أن المؤسسة تعتمد على قواعد النظام المحاسبي المالي في تصنيف، قياس، والاعتراف بالأدوات المالية، حيث تبين أن أنواع الأدوات المالية تختلف حسب طبيعتها والتدفقات النقدية الناتجة عنها، مما يؤدي إلى اختلاف في طريقة المعالجة المحاسبية. كما أظهرت النتائج أن الشركة تلتزم بتطبيق هذه القواعد بشكل فعلي خاصة بسبب متطلبات الجهات الرسمية والرقابية.

✓ **دراسة احمودة إسراء وزميلاتها بعنوان المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وأثرها على القوائم المالية – دراسة مقارنة بين IAS 39 و IFRS 9 ، مذكرة ماستر في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر، 2023.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى ملاءمة المعايير الدولية للمحاسبة، وخاصة معيار IFRS 9، مع النظام المحاسبي المالي SCF المعتمد في الجزائر، وذلك من خلال دراسة حالة شركة صيدال كمؤسسة اقتصادية وطنية.

وخلصت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- ✓ أن تطبيق معيار IFRS 9 يؤثر بشكل كبير على عرض القوائم المالية من حيث التصنيف، القياس ومتطلبات الإفصاح؛
- ✓ وجود تباين واضح بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية، مما يؤدي إلى صعوبات في التكيّف؛
- ✓ التزام شركة صيدال بتطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي، مع تسجيل تأثير مباشر لتغيرات القيمة العادلة على نتائج السنة المالية؛
- ✓ أظهرت المقارنة بين المعيارين IAS 39 و IFRS 9 اختلافات جوهرية خاصة في منهجيات التصنيف والقياس، مما ساهم في توضيح أسباب ودوافع تبني المعايير الجديدة.

التمييز بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

رغم تشابه موضوع هذه الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة التي تناولت محاسبة الأدوات المالية أو جودة التقارير المالية، إلا أنها تميزت عنها من حيث الإطار الزماني والمكاني، طبيعة الإشكالية، المنهجية المعتمدة، وأسلوب المعالجة. فبينما ركزت دراسة قربغلي شيماء على الجوانب الفنية في المعالجة المحاسبية دون ربطها بجودة التقارير، وجاءت دراسة احمودة إسراء وزميلاتها بمنظور مقارن نظري دون إسقاط تطبيقي على مؤسسة عمومية، واقتصرت دراسة قهري آية على جودة التقارير دون التطرق لمحاسبة الأدوات المالية، جاءت هذه الدراسة لتمزج بين البعدين الفني والنوعي، من خلال الربط بين محاسبة الأدوات المالية وجودة التقارير المالية، ضمن دراسة حالة لمؤسسة وطنية عمومية خدمية.

على الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت محاسبة الأدوات المالية أو جودة التقارير المالية، إلا أن دراستنا تميزت بتركيزها على الجانب التطبيقي من خلال إعداد نموذج محاسبي افتراضي يحاكي إدراج أدوات مالية داخل مؤسسة سونلغاز، التي لا تطبق فعليًا هذا النوع من الأدوات في نظامها المحاسبي.
وقد سمح هذا النموذج بقياس الأثر المحتمل لمحاسبة الأدوات المالية وفقًا للمعايير الدولية على جودة التقارير المالية، مما أضاف بعدًا عمليًا واستشرافيًا للدراسة، لا نجده بوضوح في الدراسات السابقة.

عاشرا: هيكل الدراسة.

سعيًا للإجابة على إشكالية الدراسة والتحقق من صحة الفرضيات المطروحة، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية: فصلين نظريين وفصل تطبيقي، كما يلي:

- **الفصل الأول: الإطار النظري للأدوات المالية**

خصص هذا الفصل لتأطير موضوع الأدوات المالية من الناحية النظرية، حيث تم التطرق إلى المفاهيم العامة المتعلقة بها، مع عرض مختلف أنواع الأدوات المالية ومكوناتها، ثم

الانتقال إلى دراسة هذه الأدوات في ضوء معايير المحاسبة الدولية، وصولاً إلى عرض القواعد المحاسبية المتعلقة بها في النظام المحاسبي المالي المعتمد في الجزائر.

- **الفصل الثاني: الإطار النظري لجودة التقارير المالية**

تم تخصيص هذا الفصل لتأطير مفهوم جودة التقارير المالية، من خلال التعريف بالتقارير المالية وأهدافها، ثم تحديد عناصر ومعايير الجودة المحاسبية، وأخيرًا تسليط الضوء على العلاقة بين محاسبة الأدوات المالية وجودة التقارير المالية، باعتبارها محور الدراسة.

- **الفصل الثالث: محاسبة الأدوات المالية في مؤسسة سونلغاز**

خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من الدراسة، من خلال دراسة حالة مؤسسة سونلغاز، أين تم عرض المؤسسة محل الدراسة، ثم التطرق إلى واقع محاسبة الأدوات المالية داخلها، وصولاً إلى نموذج تطبيقي يوضح كيفية المعالجة المحاسبية للأدوات المالية حسب القوانين المحاسبية المعتمدة .

الفصل الأول

الإطار النظري للأدوات المالية

تمهيد:

تُعد الأدوات المالية من المفاهيم المحورية في علم المحاسبة والمالية، نظراً لدورها الجوهري في تمويل الأنشطة الاقتصادية وإدارة المخاطر وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد. وقد أدى التوسع في استخدام هذه الأدوات، وتعدد أشكالها وتزايد تعقيدها، إلى بروز الحاجة الملحّة إلى إطار نظري ومحاسبي يضمن المعالجة الدقيقة والموحدة لها.

وفي هذا السياق، أولت المعايير المحاسبية الدولية اهتماماً بالغاً بالأدوات المالية، من حيث تحديد ماهيتها، وتصنيفها، ومعايير الاعتراف بها وقياسها والإفصاح عنها، بما يعزز من جودة المعلومات المالية ويدعم متطلبات الشفافية والمقارنة بين الكيانات الاقتصادية.

أما على المستوى الوطني، فقد تضمن النظام المحاسبي المالي الجزائري جملة من القواعد التي تعكس محاولة ملاءمة التوجهات المحاسبية الدولية مع خصوصيات البيئة الاقتصادية المحلية، لا سيما فيما يتعلق بكيفية معالجة الأدوات المالية محاسبيًا.

وانطلاقاً من هذه الأهمية النظرية والتطبيقية، يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والمحاسبي للأدوات المالية، وذلك من خلال المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** ماهية الأدوات المالية.
- **المبحث الثاني:** دراسة الأدوات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية.
- **المبحث الثالث:** قواعد محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: مدخل للأدوات المالية

الأدوات المالية تُعد أساسًا مهمًا في الأسواق المالية الحديثة، إذ تُستخدم لإدارة الموارد المالية وتحقيق التمويل والاستثمار، وقد أدى تطور هذه الأسواق إلى تنوع الأدوات المالية، مما يتطلب فهمًا عميقًا لمفاهيمها وخصائصها، خاصة الأدوات الحديثة كالمشتقات التي تسهم في نقل وتوزيع المخاطر.

المطلب الأول: ماهية الأدوات المالية

الأدوات المالية عقود تُحدِث حقوقًا والتزامات مالية، وتصنَّف دوليًا إلى أدوات ملكية، دين، ومشتقات، لفهم طبيعتها ووظيفتها في النظام المالي.

الفرع الأول: تعريف الأدوات المالية

عرفت معايير المحاسبة الدولية ومن خلال مجلسها على أنها "عقد ينتج عنه أصل مالي لمؤسسة معينة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمؤسسة اخرى" بهذا الخصوص فان كلمة "عقد" او "تعاقدي" تشير الى ترتيبات ما بين واحد او أكثر من الأطراف له آثار اقتصادية واضحة والتي تكون فيه الاطراف لديها خيار قليل لتجنب الوفاء بالعقد وذلك لان العقد قابل للتنفيذ بالقانون"[1]

كما عرفت على أنها "عقد يمنح ارتفاعا لأصل مالي لمنشأة معينة ، أو أداة حق ملكية ، أو التزام مالي لمنشأة أخرى"[2]

وعليه، تُعد الأدوات المالية أي أداة تتضمن العناصر الأساسية التالية:[3]

---

[1] عبد القادر حوة ، **متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي** الدوليين، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات إقتصادية، المجلد 25، العدد 02، جامعة الجلفة، بدون تاريخ نشر، ص312.

[2] خالد الجعارات، **معايير التقارير المالية**، مكتبة الجامعة، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة،2007، ص270

[3] شيماء قربغلي ، **محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي –دراسة حالة شركة BIOPHQRM SPA الجزائر العاصمة**–،غير منشور، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة بسكرة،2019، ص3.

أولا: العقد: هو اتفاق بين طرفين يتمتعان بسلطة تقديرية تجعله قابلًا للتنفيذ قانونيًا، ولا تُعد المعاملات غير التعاقدية أدوات مالية، حتى لو نتج عنها استلام أو دفع نقدي، مثل دفع ضريبة الدخل.

ثانيا: وجود طرفين:

- **الطرف الأول:** يتحمل التزامًا تعاقديًا، أي التزامًا بدفع أو تسليم النقد أو أي أداة مالية أخرى لكيان أو طرف آخر.
- **الطرف الثاني:** يتمتع بحق تعاقدي، أي الحق في قبض أو تلقي النقد أو أداة مالية أخرى من الكيان أو الطرف الأول.

الفرع الثاني: مصطلحات ذات العلاقة بالأدوات المالية

أولا: النقدية وما يكافئ النقدية : بين مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بأن النقدية تشتمل على كل من النقدية الحاضرة والودائع تحت الطلب، أما ما يعادل النقديات أو النقديات المكافئة فهي عبارة عن التوظيفات قصيرة الأجل الشديدة السيولة، والتي يتم تحويلها إلى نقديات بيسر في أي لحظة وتعتبر مخاطر التحويل فيها معدومة[1].

ثانيا: الأصول المالية Financial Assets: وهي التي تكون في صورة:[2]

- نقديات (سيولة في حد ذاتها).
- أدوات حقوق الملكية في كيان آخر (مثل الأسهم العادية).
- عقود تعطي حق للكيان باستلام نقديات أو أي أصل مالي من كيان آخر، أو تبادل أصول والتزامات (خصوم) مالية مع كيان آخر في ظل ظروف من الممكن أن تكون مواتية.
- عقد سيتم أو يمكن أن يتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة.

---

[1] عبد القادر حوة ، **معوقات الإفصاح والمعالجة المحاسبية عن الأدوات المالية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، 2019، ص84.

[2] سحنون بونعجة ، **أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبية الدولية – بالإشارة إلى حالة الجزائر**– مذكرة ماستر، غير منشور، تخصص محاسبة ومالية، جامعة الشلف، 2011، ص59.

ثالثا: الخصوم (الالتزامات) المالية Financial Liabilities: تعد الخصوم المالية ما يلي:[1]

- التزام تعاقدي يفرض على المؤسسة تسليم نقد أو أصل مالي آخر إلى مؤسسة أخر.
- التزام تعاقدي ينص على تبادل أدوات مالية مع جهة أخرى وفق شروط قد تكون غير ملائمة للمؤسسة.

رابعا: أدوات رؤوس الأموال الخاصة : عرف النظام المحاسبي المالي SCF حقوق الملكية (رؤوس الأموال الخاصة) بأنها "الفائدة الباقية من المساهمين في رؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة في أصولها بعد حسمها من خصومها الخارجية[2]."

المطلب الثاني: أشكال الأدوات المالية وخصائصها.

تتخذ الأدوات المالية شكلين رئيسيين: أحدهما يُعبّر عن الملكية ويتمثل في الأسهم بأنواعها، والآخر يُعبّر عن المديونية ويتمثل في السندات.

الفرع الأول: أدوات حقوق الملكية:

تتمثل في الأسهم بنوعيها، العادية والممتازة، وهي أوراق مالية قابلة للتداول تصدرها شركات المساهمة لتمثيل جزء من رأسمالها.

أولا: الأسهم العادية :

1- تعريفها : تُعبّر الأسهم العادية عن مقدار مساهمة المساهم في رأسمال الشركة، وتمنح لحاملها عادةً كافة الحقوق الأساسية المرتبطة بالملكية، كالمشاركة في الأرباح عند نجاح الشركة، وتحمل الخسائر والمخاطر في حال تعثرها.[3]

2- خصائصها: تتميز الأسهم العادية بخصائص عديدة، يمكن توضيح أهمها فيما يلي:[4]

---

[1] حماد طارق عبد العال، **موسوعة المعايير المحاسبية**، ج3، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص13 (بتصرف)

[2] عبد القادر حوة ، **متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين**، مرجع سابق، ص 313.

[3] جمال معتوق، **إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية**، دراسة مقارنة بين سوقين ماليين، أطروحة دكتوراه، غير منشور ، تخصص علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016، ص103.

[4] شيماء قربغلي ، **مرجع سابق**، ص9-10.

- السهم العادي أداة حق ملكية: فهو حصة من رأسمال شركات الأموال ولا يمكن أن يكون حق مديونية.
- لحامله حق التدخل في قرارات الشركة، كالتصويت في الجمعية العامة لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- ليس له تاريخ استحقاق: كونه يمثل حق ملكية في شركة قائمة على أساس الاستمرارية.
- لا يمكن لحامل السهم المطالبة بنصيبه من الأرباح طالما لم تقرر الإدارة توزيعها ؛ وفي حالة إفلاس الشركة وتصفيتها ليس هنالك ما يضمن له أن يسترد القيمة التي سبق أن دفعا عند شراء السهم إلا بعد أن تسوى كافة الالتزامات ثم تقاسم الباقي.
- يعطي السهم نوعين من العائد: عائد رأسمالي عند بيعه بسعر أعلى، وعائد جاري يتمثل في الأرباح الموزعة طوال فترة الاحتفاظ به.

ثانيا: الأسهم الممتازة:

تعرف الأسهم الممتازة بأنها: الأسهم التي تخول أصحابها حقوقاً أعلى مرتبة من تلك الحقوق التي تخولها لهم الأسهم العادية.

وتكون الأسهم ممتازة إذا كانت تعطي أولوية في الحصول على الأرباح أو في قسمة ناتج التصفية وتسمى هنا بأسهم الأولوية أو الأفضلية، ويكون السهم أيضاً ممتازاً إذا كان يقرر لصاحبه أكثر من صوت في الجمعيات العامة للشركة ويسمى هنا بالسهم ذي الصوت المتعدد.[1]

و تنقسم الأسهم الممتازة إلى الأنواع الآتية:[2]

[1] بدري سليماني ، محمد فتاحي ، **الأسهم الممتازة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة)**، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 11، العدد01، 2023، ص 317.

[2] عبد الحفيظ عبد الكريم، الأدوات المالية (مفهومها، وكيفية الإعتراف بها والإفصاح عنها في القوائم المالية)، مجلة أفاق اقتصادية، العدد02، 2015، ص184.

1- أسهم ممتازة مجمعة للأرباح: وهي الأسهم التي تعطي الحق لمالكها في أن يرحل الأرباح المجمعة غير الموزعة من سنة لأخرى في حالة عجز الشركة عن الدفع أو حققت الشركة أرباحا و لم تعلن عن توزيعها لسبب معين.

2- أسهم ممتازة مشاركة في الأرباح: وهي الأسهم التي تعطي الحق لمالكها بمشاركة المساهمين في الأرباح المودعة، ويمكن أن يكون هناك حد أقصى للمشاركة في الأرباح أو قد لا يكون هناك حد.

3- أسهم ممتازة قابلة للتحويل: وهي الأسهم التي تعطي لمالكها الحق في تحويلها إلى اسهم عادية عند ارتفاع القيمة السوقية للسهم العادي.

4- أسهم ممتازة قابلة للاستدعاء: وهي الأسهم التي يكون صاحبها ملزم بردها للشركة بسعر محدد و فترة زمنية محددة من تاريخ الإصدار وذلك في حالة رغبة الشركة تقليص عدد أصحاب الأسهم الممتازة.

الفرع الثاني: أدوات الدين:

تتمثل عموما في السندات و يطلق عليها أيضا سندات الدين، وسندات القرض. عرف السند في اصطلاح الاقتصاديين بأنه: صك قابل للتداول يمثل قرضاً يُعقد عادة بواسطة الاكتتاب العام، وتقوم بإصداره الحكومة أو الشركات، ويعتبر حامل السند دائنا للشركة له حق دائنيه في مواجهتها، ولا يعد شريكا فيها[1].

<u>خصائص السندات:</u> تتصف السندات بعدد من الخصائص تتعلق بطبيعتها وهي:[2]

- تعتبر السندات دين على الجهة المصدرة لها إذ تلتزم هذه الأخيرة بإطفاء قيمة السندات ودفع فوائدها في الفترات المحددة لذلك في وثيقة الإصدار.

---

[1] شمس الدين بخدة ، أمين محمدي ، **محاسبة الأدوات المالية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية**، دراسة حالة شركة سوناطراك، مذكرة ماستر، غير منشور، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة عين تموشنت، 2020، ص22-23

[2] دريد كامل أل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2007، ص212.

- تعتبر السندات بالنسبة لحاملها من الحقوق الممتازة أي تمنح الأولوية في الحصول على مستحقاتها قبل حقوق حملة الأسهم العادية والممتازة.
- السندات هي أداة دين استثمارية ثابتة الدخل أي تصدر بنسبة فائدة محددة ولها مدة الإطفاء تتحدد في شروط إصدارها وعلى الجهة المصدرة تسديد قيمتها في نهاية هذه المدة حتماً.
- قابليتها على التداول مع وجود احتمال تحقيق أرباح أو خسائر رأسمالية عند ارتفاع قيمة السند في السوق المالي إضافة إلى الفوائد الجارية التي يحصل عليها.

المطلب الثالث: الأدوات المالية المشتقة

مع تطور الأسواق المالية، برزت المشتقات المالية كأدوات حديثة لإدارة المخاطر وتحسين كفاءة السوق، مما جعلها محل اهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية نظرًا لتعقيدها وأثرها المحاسبي.

أولا: تعريف المشتقات المالية: المشتقات المالية هي أدوات مالية ترتبط بأداة معينة أو مؤشر، أو سلعة، والتي من خلالها يمكن بيع وشراء المخاطر المالية في الأسواق المالية. أما قيمة الأداة المشتقة فإنها تتوقف على قيمة الأصل أو المؤشرات محل التعاقد. وعلى خلاف أدوات الدين حيث هناك ما يتم دفعه مقدمًا ليتم استرداده مستقبلًا مع تحقيق عائد مستقبلي على الاستثمار، وتستخدم المشتقات المالية لأغراض عدة، وتشمل إدارة المخاطر، والتحوط ضد المخاطر، والمراجحة بين الأسواق وأخيرًا المضاربة.[1]

ثانيا: أنواع المشتقات المالية: لها عدة أنواع وأبرزها يكمن في:[2]

1- العقود الآجلة: العقد الآجل هو اتفاق بين طرفين – المشتري والبائع – يتم بموجبه بيع أو شراء أصل معين بسعر محدد يتم الاتفاق عليه مسبقًا، مع التسليم في تاريخ مستقبلي

[1] **نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، الكويت، ديسمبر 2009، يناير 2010، العدد الثاني، ص2.

[2] https://training-nyc.com/learn/stock-market-investing/financial-derivatives

معين، تتميز العقود الآجلة بأنها مرنة وقابلة للتخصيص من حيث نوع الأصل، الكمية، وشروط التسليم، بخلاف العقود المستقبلية التي تكون موحدة.

2- العقود المستقبلية: العقود المستقبلية تشبه العقود الآجلة، لكنها موحدة وتُتداول في البورصات المنظمة، في هذه العقود، يلتزم المشتري بشراء الأصل، ويلتزم البائع بتسليمه، في تاريخ وسعر محددين سلفًا. توحيد الشروط في هذه العقود يقلل من مخاطر الطرف المقابل.

3- عقود الخيار: عقد الخيار يمنح المشتري الحق، دون أي التزام، في شراء أو بيع أصل معين بسعر محدد في أو قبل تاريخ معي، يختلف عقد الخيار عن العقد الآجل في أن هذا الأخير يُلزم الطرفين بتنفيذ الصفقة في الموعد المحدد، بينما في عقد الخيار يكون القرار بيد المشتري إن كان يرغب في تنفيذ العقد أم لا.

4- عقود المبادلات: المبادلة هي اتفاقية بين طرفين لتبادل تدفقات نقدية مستقبلية. عادةً ما يكون أحد التدفقات بسعر فائدة متغير والآخر بسعر ثابت.

وتظهر أهم الفروقات بين أنواع المشتقات المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أهم الفروقات بين أنواع المشتقات المالية

الخصائص	العقود الآجلة	العقود المستقبلية	عقود المبادلات	عقود الخيار
طبيعة العقود	عقود شخصية ويتم التوصل إليها بالتفاوض بين الطرفين وملزم لكليهما	نمطية ومحدد الشروط وملزم للطرفين	غير نمطية وتحدد شروطها وتفصل حسب رغبة الطرفين وملزم لكليهما	نمطية ومحدد الشروط وملزم لمصدر الخيار فقط
متطلبات العقد	لا يوجد أي دفعات يتم تبادلها قبل تاريخ الاستحقاق	إيداع هامش أمان مبدئي لدى الوسيط من الطرفين	لا وجود لهامش الأمان وتدفع علاوة أحيانا	يدفع مشتري العقد علاوة لمصدره تعرف بثمن الخيار نظير ممارسته حق الخيار
طبيعة الأسواق	غير نظامية	نظامية في البورصة	غير نظامية	نظامية في البورصة
تسوية العقد	يتم تنفيذ العقد	تتم تسوية يومية	تتم التسوية على	حسب النوع الخيار:

	في التاريخ المحدد والمتفق عليه أي عند انتهاء الصلاحية	على حسب سعر التغيرات في الأسعار السوقية للأصل محل التعاقد	فترات دورية محددة على حسب التدفقات النقدية للأصل الأساسي	(الأوروبي "محدد") (الأمريكي "خلال العقد") وهناك حالة رفض تنفيذ العقد من طرف مشتري الخيار وهذا الأخير يكون قد خسر ثمن الخيار فقط

المصدر: قربغلي شيماء ، **محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سابق ، ص18

المبحث الثاني: دراسة الأدوات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية

تعد الأدوات المالية عنصرًا أساسيًا في نشاط المنشآت، لما لها من دور في توظيف الموارد والحصول على التمويل، مما استدعى وضع معايير محاسبية دقيقة لتنظيم معالجتها وضمان توحيد الممارسات عالميًا.

المطلب الأول: معيار المحاسبة الدولي رقم (32) الأدوات المالية- العرض

يُعد معيار IAS 32 من المعايير المحاسبية الهامة التي تنظم عرض الأدوات المالية في القوائم المالية، حيث يحدد تصنيفها كخصوم أو أدوات حقوق ملكية بناءً على مضمون العلاقة التعاقدية. ويهدف المعيار إلى ضمان الشفافية والموثوقية في المعلومات المقدمة للمستخدمين. وقد نُقلت متطلبات الإفصاح منه إلى IFRS 7 لتحسين التنظيم.

أولا: هدف المعيار: تتمثل أهداف المعيار في ما يلي:[1]

- وضع مبادئ لعرض الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية.
- وضع مبادئ لإجراء المقاصة بين الأصول المالية والمطلوبات المالية.

ثانيا: نطاق المعيار:

[1] حسن خليل محمود شحادة، **معايير المحاسبة الدولية: الأدوات المالية**، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011، ص. 09. متوفر على الموقع الإلكتروني:
www.ao-academy.org/docs/taqaree304062011.doc

يشمل نطاق هذا المعيار جميع الأدوات المالية، بالإضافة إلى عقود شراء أو بيع الأصول غير المالية التي يمكن تسويتها نقدًا أو باستخدام أداة مالية أخرى، وذلك ما لم تكن هذه العقود مبرمة بغرض الاستلام أو التسليم الفعلي لأصل غير مالي، تلبيةً لاحتياجات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام. كما يندرج ضمن نطاقه المشتقات المرتبطة بحقوق الملكية في الشركات التابعة أو الزميلة أو المشاريع المشتركة، وكذلك الأدوات المالية التي تأخذ شكل عقد تأمين أو إعادة تأمين، بشرط أن تكون الغاية الأساسية منها هي نقل المخاطر المالية، ويشمل أيضًا المشتقات المتضمنة ضمن عقود التأمين.[1]

ثالثا: التصنيف كالتزامات أو حقوق ملكية:

أن المبدأ الجوهري في المعيار IAS32 هو أن الأداة المالية يجب أن تصنف كالتزام مالي أو حق ملكية بالاستناد على وجود عقد بذلك، و ليس إلى شكلها القانوني، و يجب على المنشأة أن تتخذ قرارها بشأن ذلك عند الاعتراف المبدئي بالأداة المالية، و لا يتم تغيير التصنيف لاحقاً على أساس التغيير في الظروف المحيطة.

و تكون الأداة المالية هي حق ملكية فقط عندما (أ) لا تتضمن الأداة التزام تعاقدي لتسليم نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى (ب) إذا كانت الأداة سيتم أو قد يتم إطفاؤها كحقوق ملكية مملوكة من قبل المصدر، و كذلك: [2]

- ليست مشتقة تتضمن التزام تعاقدي للمنشأة المصدرة لتسليم عدد متغير من حقوق ملكيتها.
- مشتقة يتم إطفاؤها فقط من قبل المصدر بمبادلتها بقيمة ثابتة من النقدية أو أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من حقوق ملكيتها المملوكة من قبلها.

رابعا: الأدوات المالية المركبة:

[1] محمد أمين عبد المولى، **المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية**، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة جيجل ، 2016، ص41 (بتصرف).

[2] سهام شيخي ، سهيلة عرباوي ، **أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص محاسبة، جامعة المدية، 2017، ص 73.

تتضمن الأداة المالية المركبة كل أداة تتضمن كل من عنصري الالتزامات وحقوق الملكية، ويجب على من يصدر مثل هذه الأداة أن يصنف الأجزاء المكونة للأداة المالية بصورة منفصلة.[1]

خامسا: أسهم الخزينة:

إذا اشترى كيان أسهم خاصة به ، تخصم من حقوق الملكية . و مثل هذه الاسهم معروفة باسم "أسهم الخزانة".

يتم طرح تكلفة أدوات ملكية المنشأة التي يتم إعادة شرائها (أسهم الخزينة) من حقوق الملكية، ولا يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر المتعلقة بشرائها أو بيعها أو إصدارها أو إلغاءها ، و يمكن اقتناء أسهم الخزينة و حيازتها من قبل المنشأة أو من قبل أعضاء المجموعة الموحدة ، و يتم الاعتراف بأي اعتبارات يتم دفعها أو استلامها مباشرة في حقوق الملكية.[2]

سادسا: المقاصة بين الأدوات المالية والالتزامات المالية:

يمكن إجراء مقاصة بين قيمة الأصل المالي والالتزام المالي بحيث يتم عرض المبلغ الصافي بينهما إما كأصل أو التزام في الميزانية حسب مقتضى الحال عند توفر شرطين:[3]

- وجود نية للتسديد (أو تسوية العقد) على أساس الصافي أو أن تعترف المنشأة وتقوم بتسوية الالتزام في أن واحد.
- للمنشأة حق قانوني للمقاصة قابل لتطبيق المبالغ المعترف بها (وجود عقد أو اتفاق الأطراف مع الأخرى).

---

[1] بلال شيخي ، ناصر منصور الرجى ، **تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد الأول، العدد الأول، 2016،ص 11.

[2] وسام شالور ، **المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير، غير منشور ، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، 2011، ص124.

[3] محمد أمين عبد المولى، **مرجع سابق**، ص44 (بتصرف)

المطلب الثاني: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 09 (IFRS09): الأدوات المالية

أظهرت الأزمة المالية لعام 2008 قصور معيار IAS 39 في التعامل مع خسائر الائتمان، مما دفع إلى استبداله بمعيار IFRS 9 الذي يعتمد على نموذج الخسائر المتوقعة، بهدف تحسين توقيت الاعتراف بالخسائر وزيادة مرونة المعالجة المحاسبية.

الفرع الأول: هدف ونطاق المعيار:

أولا: الهدف: إن الهدف من هذا المعيار الدولي للتقرير المالي هو وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية الذي سوف يعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقويمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتوقيتها وعدم تأكدها.[1]

ثانيا: النطاق: يطبق المعيار على كافة الأدوات المالية باستثناء المخصص في المنشآت التابعة، والمنشآت الزميلة، والمشروعات المشتركة التي تتم المحاسبة عنها وفقاً IFRS10, IAS27, IAS28، الحقوق والالتزامات بموجب عقود التأجير التي يطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16، حقوق والالتزامات أصحاب العمل بموجب خطط منافع الموظفين، التي يطبق عليها معيار المحاسبة الدولي رقم 19، الحقوق والالتزامات الناشئة بموجب عقد يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17، الحقوق والالتزامات التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 15، بالإضافة إلى بعض الاستثناءات الذي ذكرها المعيار.[2]

الفرع الثاني: محتوى العيار

أولا: الإعتراف المبدئي بالأدوات المالية طبقا لـ IFRS 09 :

---

[1] جمعة حميدات، **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين**، عمان، 2019، ص490.

[2] شمس الدين بخدة ، أمين مجدي ، **مرجع سابق**، ص62.

يتم الاعتراف بالأصول المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة طرفا في اشتراطات تعاقدية لأداة مالية معينة من أجل شراء أو بيع أصول مالية، ويتم إثبات عمليات شراء وبيع الأصول المالية باستخدام تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية كأساس للاعتراف والإثبات في الدفاتر.[1]

➢**تاريخ التعامل (المتاجرة):** هو التاريخ الذي تلتزم المنشأة به بشراء أو بيع أصل مالي. ومحاسبة تاريخ التعامل تتضمن الإعتراف بأصل سيتم استلامه ومطلوب سيتم دفعه لقاء هذا الأصل بتاريخ العملية، واستبعاد الأصل الذي تم بيعه والاعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع والاعتراف بالذمم المدينة الناجمة عن البيع بتاريخ التعامل المنشأة.[2]

➢**تاريخ التسوية:** أما تاريخ التسوية فهو التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمنشأة أو الذي ستحول به أصل معين للغير. ويتم الإعتراف بأصل معين بتاريخ استلامه من قبل المنشأة، وكذلك الإعتراف بالتخلص من أصل معين (بيع أصل) والاعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع الأصل بتاريخ تحويل ذلك الأصل للطرف الآخر.[3]

ثانيا: تصنيف الأصول المالية:

يقسم معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (9) كافة الأصول المالية إلى فئتين هما:[4]

1- الأصول المالية التي يتم قياسها لاحقا عند إعداد القوائم المالية) بالتكلفة المطفأة.

2- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة، حيث يمكن تصنيف الأصول المالية ضمن هذه الفئة إلى:

➢أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

➢أصول مالية بالقيمة العادلة ويتم من خلال الدخل الشامل الآخر.

---

[1] عبد القادر زواتنية ، **المعايير المحاسبية الدولية 2 (IFRS)**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2022، ص64.

[2] جمعة حميدات، ، **مرجع سابق**،2019، ص490.

[3] جمعة حميدات، ، **مرجع سابق**، ص490.

[4] عبد القادر زواتنية ، **مرجع سابق**، ص 56.

التصنيف ضمن هاتان الفئتان (أ) أو (ب) عند الاقتناء وعندما تصبح المنشاة طرف بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير بناء على كل مما يلي: [1]

1- نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية: ويقصد به الطريقة التي تمارس بها المنشأة نشاطاتها المالية والتي تتعلق بالعمليات الفعلية التي تتم على مستوى محفظتها المالية والذي يعتمد في تحديده موظفي الإدارة الرئيسيين في المنشأة ولا يعتمد على نية إدارة المنشأة لإدارة موجود لقما المالية، ولا يعتمد نموذج أعمال المنشأة على نوايا الإدارة فيما يخص أداة مالية مفردة.

2- خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصول المالية: ويقصد به أن يكون الأصل المالي يولد تدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد مثل السندات.

ثالثا: القياس اللاحق للأصول المالية:

بعد الإعتراف المبدئي وعند إعداد القوائم المالية، يجب تصنيف الأصل إما كتكلفة مطفأة أو بالقيمة العادلة:[2]

- **بالتكلفة المستنفذة (المطفأة):** يتم استنفاذ علاوة أو خصم الشراء باستخدام طريقة معدل الفائدة الفاعل.
- **بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:** بالقيمة العادلة مع إثبات التغير في قيمتها وإظهاره في حقوق الملكية ضمن بنود الدخل الشامل الآخر كبند مستقل.
- **بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر:** بالقيمة العادلة مع تحميل أي تغيير في قيمتها على قائمة الدخل كمكاسب أو خسائر محققة.

---

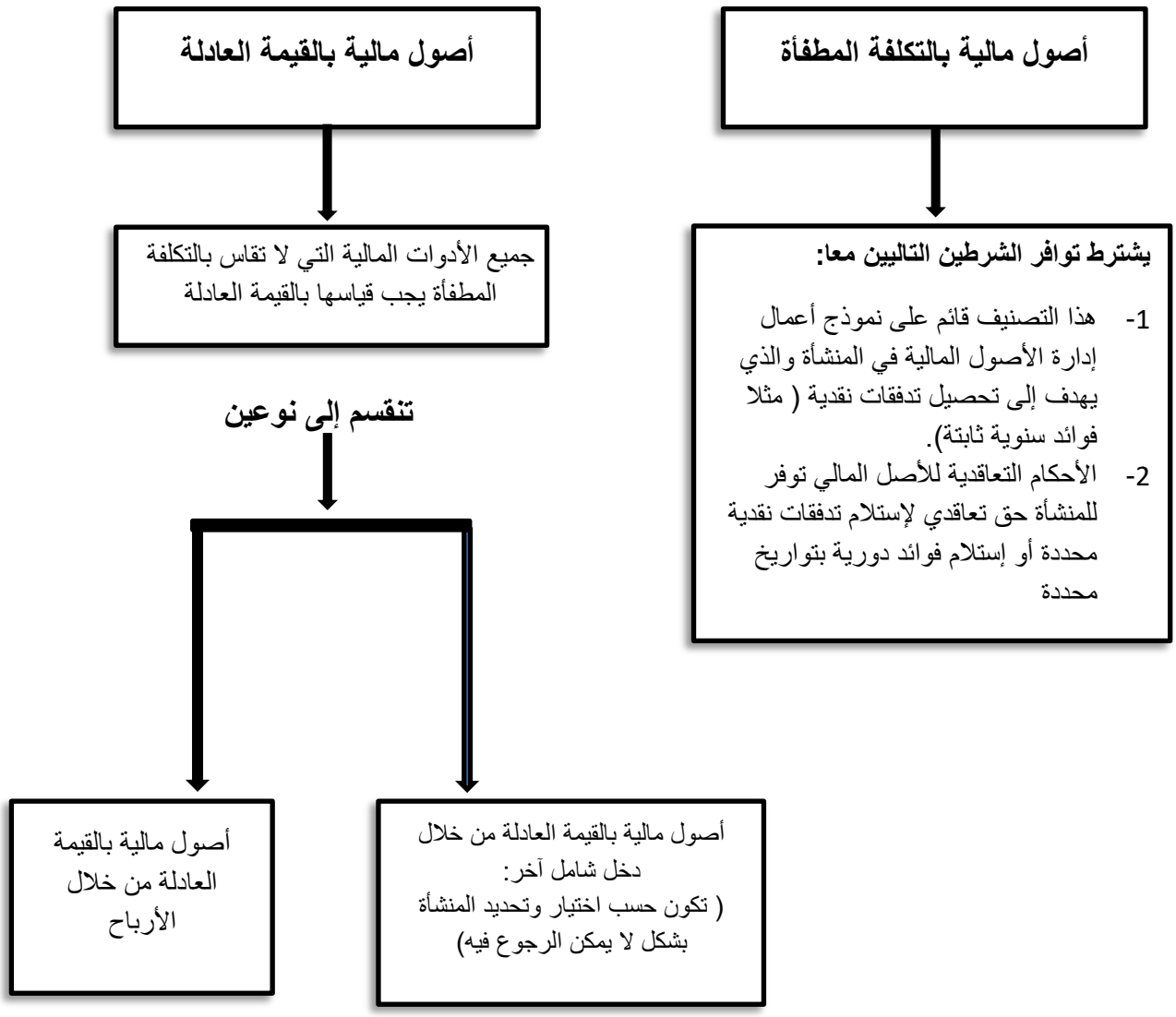
[1] نور الدين سعيد، عز الدين فؤاد، **واقع المحاسبة عن الأدوات المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري SCF ومعيار الإبلاغ المالي التاسع IFRS 09- التوافق وقابلية التحديث**، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد09، العدد02، 2024، ص 124.

[2] إسراء احمودة وآخرون، **المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وأثرها على القوائم المالية (دراسة مقارنة بين SCF و IFRS 09)**، غير منشور ، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، جامعة الوادي، 2023، ص26-27.

➢ **الهبوط:** يجب على المؤسسة تطبيق متطلبات الهبوط في تاريخ التقرير للأصول المالية المصنفة بالتكلفة المستنفذة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط.

يمكن توضيح أسس التصنيف الأدوات المالية في IFRS 09 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01) : أسس تصنيف الأدوات المالية



المصدر: د. طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص347

رابعا: القياس اللاحق للالتزامات المالية:

➢ **بالتكلفة المطفأة.**

- **بالقيمة العادلة:** يجب عرض مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي المنسوب إلى التغيرات في مخاطر الإئتمان ضمن الدخل الشامل الآخر، وعرض المبلغ المتبقي للتغير في القيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.[1]

خامسا: إلغاء اعتراف الأصول المالية:

طبقاً للمعيار IFRS 9 يجب إلغاء الاعتراف بأصل مالي إذا توافر أحدى الشرطين التاليين:

- انقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي.
- أن يكون قد تم تحويل الأصل المالي (بيعه (مثلاً) ويكون تحويل مؤهلاً لإلغاء الاعتراف بناءً على تقييم مدى تحويل مخاطر ومكافآت ملكية الأصل.

وعند إلغاء إثبات أصل مالي في مجمله، فإن الفرق بين المبلغ الدفتري (مقاساً في تاريخ إلغاء الإثبات) وبين العوض المستلم بما في ذلك أي أصل جديد تم الحصول عليه مطروحاً منه أي التزام جديد تم تحمله يجب أن يتم إثباته ضمن الربح أو الخسارة.[2]

سادسا: إلغاء اعتراف الإلتزامات المالية: يتطلب ما يلي:[3]

- يجب على المنشأة أن تلغي الالتزام المالي أو جزء منه من قائمة مركزها المالي عندما يتم الوفاء به من خلال سداد الالتزام المحدد في العقد أو يتم إلغاءه أو ينقضي .
- إذا قامت المنشأة بمبادله التزام مالي بالتزام مالي ،آخر وجب عليها إلغاء الالتزام المالي الأصلي وإثبات الالتزام المالي الجديد، كذلك في حالة المحاسبة عن التعديل الجوهري في شروط التزام مالي قائم أو جزء منه (سواء كان يعزي إلى ضائقة مالية للمدين أم لا) على أنه إلغاء للالتزام المالي.

الفرع الثالث: أهم التعديلات في المعيار IAS 39 والتحول إلى المعيار IFRS 09:

---

[1] شمس الدين بخدة ، أمين مهدي ، **مرجع سابق**، ص65.

[2] رجب أحمد محمد ندا وآخرون، **المحاسبة عن الأدوات المالية وفقا لمعيار التقارير الدولية IFRS 09 وأثر ذلك على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة نظرية ميدانية)**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة،العدد26، جامعة الأزهر، مصر، 2021، ص151-152.

[3] رجب أحمد محمد ندا وآخرون، **مرجع سابق**، ص 152.

كانت الأزمة المالية العالمية في 2008 والجدل الناشئ عنها بشأن مبدأ القيمة العادلة والانتقادات الموجهة للمعيار المحاسبي الدولي (IAS 39) (هما العوامل الرئيسية التي دفعت مجلس المعايير المحاسبية الدولية نحو اتخاذ خطوات نحو إصدار معيار التقارير المالية الدولي .

وقد أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) عددًا من المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي، وكان آخرها معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9 ، الذي يتعامل مع تصنيف وقياس الأدوات المالية، ويهدف إلى تعزيز فهم المستخدمين وقدرتهم على فهم عمليات إعداد التقارير المالية المتعلقة بالأدوات المالية. يهدف المعيار أيضًا إلى تقليل التعقيد والتنوع في تصنيف الأصول المالية من خلال تطبيق خلال تطبيق منهج انخفاض القيمة الواحدة بدلاً من الأساليب المتعددة للتصنيف في المعيار الدولي رقم IAS. 39 تم نشر المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لأول مرة في 12 نوفمبر 2009 من قبل مجلس المعايير المحاسبية الدولية(IASB) ، وينظر إليه كإطار لتصنيف وقياس الأصول المالية IAS39.[1]

➢ **أهداف تعديل المعيار الدولي IAS 39 و اصدار المعيار IFRS 09 :**

يكمن الهدف من التعديل في ما يلي:[2]

- الغاء الاعتراف.
- كيف يتم تقييم الانخفاض في القيمة وتحديد القيمة العادلة.
- توضيح بعض جوانب محاسبة التحوط.

المطلب الثالث: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (07) IFRS7 : الأدوات المالية- الإفصاحات

[1] زياد أبو موسى، سعاد الأغا، **المحاسبة البنكية وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية والتعديلات على معايير التقارير المالية**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 21، العدد02، 2024، ص158-159.

[2] زياد أبو موسى، سعاد الأغا، **نفس المرجع السابق**، ص159.

صدر هذا المعيار سنة 2007 وألغى معيار المحاسبة الدولي الثلاثون (الإفصاح عن المعلومات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة) بهدف بيان الإفصاحات الواجبة المتعلقة بالأدوات المالية، لتمكين مستخدمي المعلومات المالية من تقييم أهميتها وتأثيرها أداء الكيان ومركزه المالي ومعرفة طبيعة ونطاق المخاطر الناجمة عنها وكيفية إدارتها.[1]

تعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالإعتراف والقياس وعرض الأصول والمطلوبات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 32 ومعيار التقرير المالي رقم 09.[2]

الفرع الأول: نطاق تطبيق المعيار

يُطبَّق معيار IFRS 7على جميع المنشآت وجميع أنواع الأدوات المالية، باستثناء الحالات التالية:[3]

- الحقوق في الشركات التابعة، والشركات الزميلة، والمشاريع المشتركة، والتي تتم محاسبتها وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية التالية : IAS 27، IAS 28، و IAS 31.
- خطط منافع الموظفين، التي تُطبق عليها أحكام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 (IAS 19).
- اندماج الأعمال، وما ينتج عنه من عقود أو التزامات طارئة، والتي يتم معالجتها وفقًا لـ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3(IFRS 3) .
- عقود التأمين، التي تخضع لـ المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4(IFRS 4) .
- الالتزامات والأدوات المالية الناشئة عن عقود التسوية على أساس الأسهم، والتي تُطبق عليها أحكام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2(IFRS 2) .

---

[1] رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، ، مذكرة ماجستير، غير منشور ، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، 2011، ص148.

[2] جمعة حميدات، **مرجع سابق**، 2019، ص528.

[3] سيرين حاج سعيد ، **دراسة الأدوات المالية بين المعايير الدولية والمعايير المحلية**، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ورقلة، 2023، ص5 (بتصرف).

الفرع الثاني: متطلبات الإفصاح بموجب المعيار IFRS 07

وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية المتعلّق بالأدوات المالية الإفصاح"IFRS07" ، يجب على الشركة تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة الأصول المالية الالتزامات المالية وحقوق الملكية والإفصاح على مستوى الفئة عن المعلومات الموالية:[1]

- الإفصاح عن طبيعة ومقادير التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها والمتعلقة بالأدوات المالية.
- أسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة المتعلقة بالأدوات المالية، بما في ذلك آلية تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات.

كما حدّد مجموعتان من الإفصاحات المطلوبة وهما:[2]

أولا: معلومات عن أهمية الأدوات المالية:

حيث يطالب الالتزام بالمعيار المحاسبي "IFRS07" بالإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة لمركز الكيان المالي وأدائه، وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف يشترط المعيار المحاسبي "IFRS07" الإفصاح عن بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والسياسات المحاسبية ومحاسبة التحوط والقيمة العادلة.

ثانيا: معلومات عن طبيعة ونطاق المخاطر الناشئة من الأدوات المالية:

ويركز المعيار على ضرورة الإفصاح بالمخاطر المتعلقة بالأدوات المالية كمخاطر السيولة ومخاطر السوق... وغيرها، وحدّد نوعين من الإفصاحات في هذا المجال، كما يلي:

- **إفصاحات نوعية:** وهي الإفصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها.

[1] بلال شيخي ، منصور ناصر الرجى ، **المرجع السابق**، ص 14.

[2] شيخي بلال، منصور ناصر الرجى ، **نفس المرجع السابق**، ص 14-15.

- **إفصاحات كمية:** ويزود هذا النوع من الإفصاحات بمعلومات عن مدى تعرض الشركة للمخاطر، مستندة على معلومات داخلية تم تزويد الكيان بها.

المبحث الثالث: قواعد محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

يتناول هذا المبحث القواعد الأساسية للنظام المحاسبي المالي المتعلقة بقياس وتصنيف وعرض الأدوات المالية، إضافة إلى متطلبات الإفصاح والمعالجة المحاسبية.

المطلب الأول: التصنيف المحاسبي للأصول المالية.

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى كيفية التصنيف المحاسبي للأصول المالية، وذلك وفقًا لما جاء به النظام المحاسبي المالي من معايير وقواعد تنظيمية.

أولا: عرض الأصول المالية: يتم عرض الأصول المالية في الميزانية وفق ما يلي:

1- أصول مالية غير جارية (تثبيتات مالية): وتعرف بالاستثمارات المالية ، و التي تتمثل في الأسهم السندات و القروض الممنوحة للغير، فهي مجموعة من الأصول تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل،[1] وتصنف الأصول المالية الغير جارية في إحدى الفئات الأربعة التالية:[2]

أ- **سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة:** والتي يعد امتلاكها الدائم مفيداً لنشاط الكيان خاصة وأنها تسمح بأن تمارس نفوذاً على الشركة التي تصدر السندات، أو تمارس مراقبتها: المشاركة في الفروع الكيانات المشاركة لها، أو المؤسسات المشتركة.

ب- **السندات المثبتة لنشاط المحفظة:** وهي موجهة لكي توفر للكيان على المدى الطويل بقدر أو بآخر، مردودية مرضية، لكن دون التدخل في تسيير الكيانات التي تمت الحيازة على سنداتها.

[1] سيرين حاج سعيد ، **مرجع سابق**، ص13.

[2] محمد أمين عبد المولى، **مرجع سابق**، ص80.

ت- السندات المثبتة الأخرى: والتي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للكيان الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو تنوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك.

ث- القروض والحسابات الدائنة: التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي أو لا يسعها القيام ببيعها الأجل القصير مثل الحسابات الدائنة لدى الزبائن، وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من اثني عشر شهراً أو القروض التي تزيد عن اثني عشرة شهراً والمقدمة لأطراف أخرى.

2- أصول مالية جارية: تتشكل الأصول المالية الجارية من سندات التوظيف (أو القيم المنقولة للتوظيف)، وهي عبارة عن سندات مشتراة من قبل المنشأة من اجل تحقيق مكسب في الأجل القصير، فهذه الأصول المالية تقابل القين المنقولة من قبل المنشأة من أجل الاحتفاظ بها، وهي تتشكل من القيم المنقولة التالية:[1]

- حصص في مؤسسات.
- أسهم خاصة.
- سندات أخرى أو سندات مخول لها حق في الملكية.
- سندات الخزينة وسندات الصندوق لأجل قصير.
- قيم منقولة أخرى للتوظيف وديون أخرى مشابهة.

وتلجأ المنشآت لهاته الأدوات من أجل توظيف الفوائض المحققة في خزينتها، للمدة قصيرة لا تتعدى أيام أو أشهر، على أن لا تزيد عن اثني عشرة شهراً.

ثانيا: التصنيف المحاسبي للأصول المالية:

حيث يتطلب النظام المحاسبي المالي تحديد طبيعة الأصول المالية وذلك لأغراض التقييم والقياس اللاحق لها والمحددة في الأصناف الأربعة التالية:[2]

---

[1] سحنون بونعجة ، **مرجع سابق**، ص126.

[2] شيماء قربغلي ، **مرجع سابق**، ص22-23.

1- أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة (لإجراء الصفقات).

2- أصول مالية متاحة للبيع.

3- الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

4- القروض والذمم المدينة الصادرة عن الكيان.

المطلب الثاني: التصنيف المحاسبي للخصوم المالية.

يتناول هذا المطلب التصنيف المحاسبي للخصوم المالية كما حدده النظام المحاسبي المالي، من خلال القواعد والمعايير التي تنظّم تسجيل وعرض الالتزامات المالية للمؤسسة.

أولا: عرض الخصوم المالية: يتم عرض الخصوم المالية حسب النظام المحاسبي المالي كما يلي:[1]

1-الخصوم المالية غير الجارية: وتشمل القروض والحسابات المدينة، السندات الإلزامية، السندات القابلة للتحويل إلى أسهم وغيرها، والتي تكون على عتق المنشأة لمدة تفوق السنة.

2-الخصوم المالية الجارية: وتشمل القروض والديون التجارية وما شبهها والتي تكون على عاتق المنشأة لمدة أقل من سنة مالية واحدة.

ثانيا: التصنيف المحاسبي للخصوم المالية:

تصنف الخصوم المالية إلى صنفين حسب طبيعتها: [2]

الخصوم المالية المحتفظ بها للمتاجرة (أو لإجراء معاملات): وهي الخصوم المالية التي تكون النية من الحصول عليها تحقيق مداخيل في الآجال القصير.

1- الخصوم المالية الأخرى: وهي كل الخصوم التي تشتمل ضمن التصنيف السابق مثل القروض المصرفية ، قروض السندات .....الخ.

ومنها نقدم جدول تصنيف الخصوم المالية التالي:

---

[1] محمد أمين عبد المولى، **مرجع سابق**، ص81.

[2] سيرين حاج سعيد، **مرجع سابق**، ص15.

الجدول رقم (02): تصنيف الخصوم المالية

تصنيف الخصوم المالية	البنود الظاهرة كإلتزامات مالية	أسباب التصنيف
خصوم مالية تتم حيازتها لغاية إجراء الصفقات	- ديون تجارية (كديون الموردين، أوراق الدفع...). - أدوات الخزينة الدائنة (كالمشتقات المالية)	وهي التي يكون على عاتق المنشأة تسديدها في مدة لا تتعدى اثني عشر شهرا.
الخصوم المالية الأخرى	وهي تتمثل في: - سندات إلزامية. - سندات قابلة للتحول إلى أسهم. - قروض من المؤسسات المالية. - غيرها.	وهي ديون أو قروض أو سندات يكون على عاتق المنشأة الالتزام بسدادها في مد تفوق دورة مالية واحدة، أي 12 شهر.

المصدر: سحنون بونعجة، **مرجع سابق**، ص 12

المطلب الثالث: الطرق المستخدمة لقياس الأدوات المالية

من بين أهم الطرق التي أشار إليها النظام المحاسبي المالي لقياس وتقديم الأدوات المالية نجد:

أولا: القيمة العادلة.

1- مفهومها: عرف النظام المحاسبي المالي القيمة العادلة على أنها " القيمة الحقيقية والتي تتمثل في المبلغ الذي يمكن من أجله تبادل أصول أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية.[1]

2- تحديد القيمة العادلة: يمكن تحديد القيمة العادلة وفق الطرق التالية:[2]

- على أساس سعر السوق المعروض في سوق نشط.

[1] محمد أمين عبد المولى، **مرجع سابق**، ص81

[2] شيماء قربغلي ، **مرجع سابق**، ص26.

- إذا كان هناك غياب لسوق نشط؛ فان القيمة العادلة يعتمد تحديدها على استخدام مدخلات السوق، وتشمل على معاملات التبادل الفعلية في السوق وفقا للقيمة العادلة الحالية لأداة أخرى تكون مشابهة للأداة المراد قياسها وتحليل التدفقات النقدية الواجب خصمها.

ثانيا: التكلفة المهتلكة (المطفأة)

بالنسبة إلى النظام المحاسبي المالي فإنه يعتبر التكلفة المهتلكة على أنها "الكلفة المهتلكة لأي أصل أو خصم هي المبلغ الذي تم تقويم الأصل أو الخصم عند إدراجه الأصلي في الحسابات:[1]

- منقوص منه تسديدات المبلغ الأصلي.
- مزيداً عليه أو منقوص منه الاهتلاك المتراكم لأي فرق بين المبلغ الأصلي والمبلغ المستحق أجله.
- ومنقوص منه عند الاقتضاء كل حسم لانخفاض قيمة (ضياع القيمة) أو عدم قابلية التحصيل.

الجدول رقم (03): قياس الأصول والخصوم المالية

[1] الجريدة الرسمية، العدد19، القرار المؤرخ في 2008/07/26، **المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، الجزائر، ص14.

الفئة		القياس الأولي	القياس اللاحق		الإيرادات والمصروفات المعترف بها
الأصول المالية	أصول محتفظ بها للمتاجرة	بالتكلفة "غير شاملة المصاريف الملحقة "	القيمة العادلة Fair valu		✓ جميع التغيرات في القيمة العادلة. ✓ إيرادات الفوائد. ✓ توزيعات الأرباح.
	أصول مالية متاحة للبيع	القيمة الحقيقية للمقابل المدفوع " شاملة المصاريف الملحقة "	تخضع لاختبار التدني	القيمة العادلة	✓ المكاسب والخسائر المحققة. ✓ خسائر إنخفاض القيمة. ✓ مكاسب وخسائر العملات الأجنبية ✓ إيرادات الفوائد. ✓ توزيعات الأرباح
	الأصول المالية المحتفظ بها تاريخ الاستحقاق			التكلفة المهتلكة	✓ المكاسب والخسائر المحققة. ✓ خسائر إنخفاض القيمة. ✓ مكاسب وخسائر العملات الأجنبية ✓ إيرادات الفوائد.
	القروض والذمم المدينة الصادرة عن الكيان				
الخصوم المالية	خصوم مالية محتفظ بها للمتاجرة	بالتكلفة "غير شاملة المصاريف الملحقة "	القيمة العادلة		✓ جميع التغيرات في القيمة العادلة. ✓ مصروفات الفوائد.
	خصوم مالية أخرى	القيمة الحقيقية للمقابل المستلم " تطرح المصاريف الملحقة "	التكلفة المهتلكة		✓ المكاسب والخسائر المحققة. ✓ مصروفات الفوائد. ✓ مكاسب وخسائر العملات الأجنبية

المصدر : قربغلي شيماء، **مرجع سابق**، ص31

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الجانب النظري والمحاسبي للأدوات المالية، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مدخل عام لمفهوم الأدوات المالية من خلال تعريفها، تصنيف أنواعها، والتطرق إلى أشكالها المختلفة مثل الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، السندات، والأدوات المالية المشتقة، مع إبراز خصائص كل منها. أما في المبحث الثاني، فقد تم تسليط الضوء على المعايير الدولية المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية، ويتعلق الأمر بالمعايير IAS32 ، IAS39، IFRS7 وIFRS9، نظراً لما تتميز به هذه الأدوات من أهمية وتعقيد في المعالجة المحاسبية، ما استدعى إصدار معايير خاصة لتنظيم قواعد الاعتراف، القياس، والإفصاح. وفي المبحث الثالث، تم التطرق إلى المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال تصنيف الأصول والخصوم المالية، ومعالجة كل من الأصول المالية، الخصوم المالية، والأدوات المالية المشتقة، مع الإشارة إلى أبرز الفروقات بين ما جاء به النظام المحاسبي المالي وما نصت عليه المعايير الدولية، خاصة فيما يتعلق بمحدودية معالجة الأدوات المالية المشتقة في النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني

جودة التقارير المالية

تمهيد:

تعد التقارير المالية الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها نقل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف ذات العلاقة داخل المؤسسة وخارجها، بهدف دعم عملية اتخاذ القرار. ومع تطور بيئة الأعمال وزيادة تعقيد العمليات المالية، أصبح الاهتمام بجودة هذه التقارير أمرًا ضروريًا لضمان الشفافية والمصداقية في عرض المركز المالي والأداء الاقتصادي للمنشآت. وتكمن جودة التقارير المالية في مدى قدرتها على توفير معلومات موثوقة، ملائمة، قابلة للفهم، وقابلة للمقارنة، بما يخدم مختلف مستخدمي القوائم المالية.

وفي هذا السياق، تبرز محاسبة الأدوات المالية كأحد الجوانب الفنية الحساسة التي تؤثر بشكل مباشر على جودة التقارير المالية، نظرًا لطبيعة هذه الأدوات وتعقيد المعالجة المحاسبية المرتبطة بها. ويُعد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9) أحد أهم المعايير التي تناولت موضوع الأدوات المالية، حيث جاء ليعزز من جودة المعلومات المحاسبية من خلال اعتماد نموذج قائم على مبادئ أكثر مرونة وواقعية في تصنيف وقياس الأدوات المالية.

لذلك، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على ماهية التقارير المالية، وخصائص الجودة التي يجب أن تتوفر فيها، والعوامل المؤثرة عليها، مع التركيز على العلاقة بين جودة التقارير المالية والممارسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية وفقًا للمعايير الدولية.

ولنتعمق أكثر في كل واحدة من هذه النقاط نتناول في هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول:** ماهية التقارير المالية.
- **المبحث الثاني:** جودة التقارير المالية.
- **المبحث الثالث:** العلاقة بين الأدوات المالية وجودة التقارير المالية.

المبحث الأول: ماهية التقارير المالية

التقارير المالية أداة محاسبية تهدف لتقديم معلومات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات اقتصادية. ومع تعقّد البيئة الاقتصادية، أصبحت تشمل التحليل والعرض بجانب تسجيل البيانات. تنقسم إلى تقارير إلزامية واختيارية بحسب المستخدمين وأهدافهم، وتعكس مدى التزام المؤسسة بالمعايير المحاسبية. يتناول المبحث ماهية هذه التقارير، أهدافها، أنواعها، ومستخدميها ودورهم في تحسين جودتها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التقارير المالية

التقرير المالي هو أداة محاسبية تعكس أداء المؤسسة خلال فترة زمنية، وتُستخدم كوسيلة تواصل توفّر معلومات دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات. رغم اختلاف الجهات المعدّة له، إلا أنه يهدف أساسًا إلى عرض وتفسير المعلومات المالية وفق معايير محاسبية تعزز الشفافية.

الفرع الأول: تعريف التقارير المالية

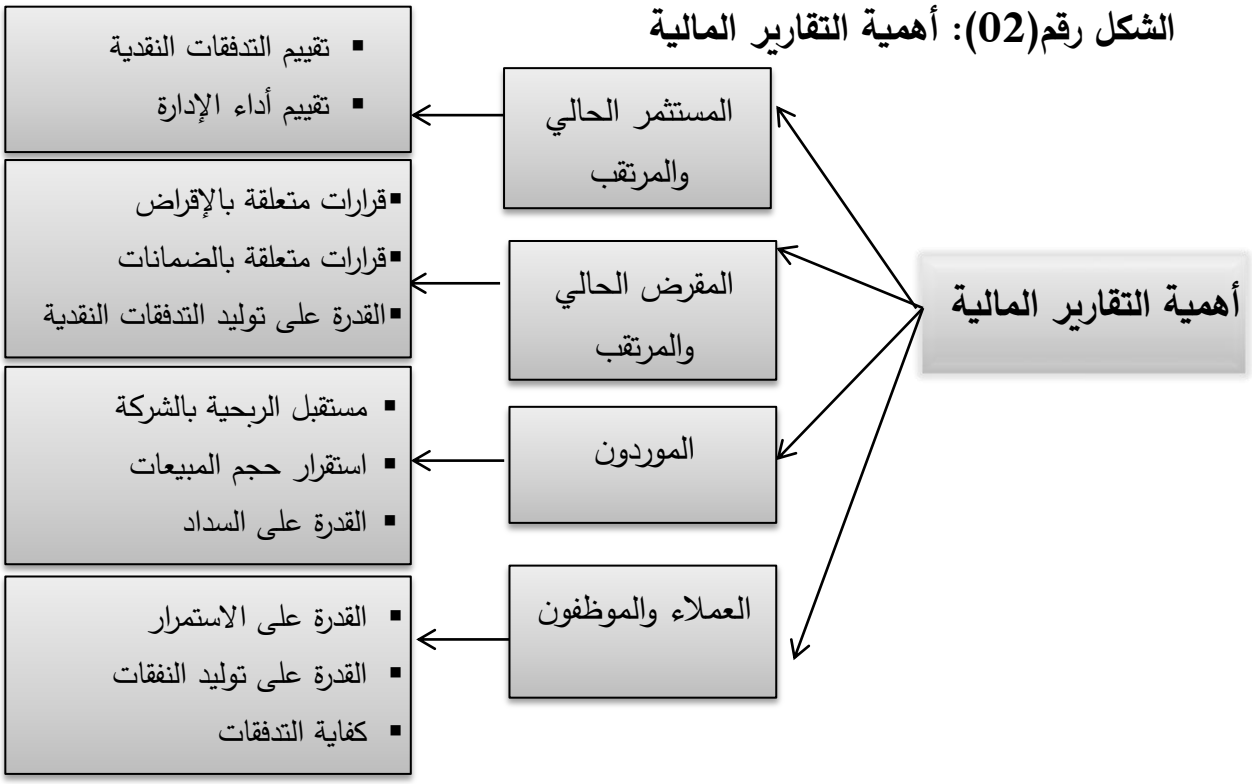
➢ **التعريف الأول:** هي المخرج النهائي للعمل المحاسبي الذي تعرض بموجبه معلومات مالية للمستخدمين الخارجيين وتكون مفيدة بشكل رئيسي للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الاخرين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير الموارد للشركة. لذلك تعمل التقارير المالية على إعداد قوائم أو بيانات ذات أغراض عامة لمستخدمين متنوعين بشكل كبير لكي يدركوا وبشكل أفضل حال الوضع المالي وأداء الشركة. تركز التقارير على مقدمي رأس المال على اعتبار أن العديد من المستخدمين الرئيسيين المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وغيرهم من الدائنين يستطيعون أن يطلبوا من الشركة أن تقدم لهم معلومات بشكل مباشر، ويعتمدون على هذه التقارير للحصول على الكثير من المعلومات المالية.[1]

[1] حامد، إدريس موسى. **دور القوائم المالية في تحسين جودة التقارير المالية بالقطاع الصناعي:** دراسة حالة شركة سابك للمواد البتروكيميائية بالمملكة العربية السعودية. المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد 6 (2)، 2024، ص 83.

➢**التعريف الثاني:** كما عرفت على أنها هي وثائق توثق النشاط المالي والأداء المالي لشركة أو منظمة معينة خلال فترة زمنية معينة. تهدف هذه التقارير إلى توفير معلومات دقيقة وشفافة حول الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر وحالة الأصول والخصوم وصافي القيمة، وغالبًا ما تكون متبعة وفقًا لمعايير محاسبية معينة مثل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ifrs أو المعايير المحاسبية العامة في الولايات المتحدة (GAAP)[1]

الفرع الثاني: أهمية التقارير المالية

الشكل رقم(02): أهمية التقارير المالية



المصدر: أسماء عاد، فوزية دويس، منية غوار، **دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات –الوادي–)**، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الوادي، 2018، ص36.

نلاحظ أن الشكل يوضح لنا أهمية التقارير المالية بالنسبة لكل من المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمقرضين الحاليين والمرتقبين الموردون العملاء والموظفين.

المطلب الثاني: أهداف وأنواع التقارير المالية

[1] بن عزيز أحمد، بن الحاج سفيان، **أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية: دراسة حالة مديرية الضرائب بتيارت** (مذكرة ماستر)، غير منشور ، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2024، ص11.

تهدف التقارير المالية إلى تزويد المستخدمين بمعلومات دقيقة تساعدهم على تقييم أداء المؤسسة واتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. وتتنوع هذه الأهداف بين قياس الربحية، تحليل المركز المالي، وتقدير المخاطر. كما تختلف أنواع التقارير المالية بين تقارير داخلية موجّهة للإدارة، وتقارير خارجية موجهة لمستخدمين خارجيين مثل المستثمرين والجهات الرقابية، وفقًا لطبيعة الغرض المستخدم.

الفرع الأول: أهداف التقارير المالية:

تهدف التقارير المالية إلى:[1]

- تقديم المعلومات المناسبة لاحتياجات المستفيدين الرئيسيين.
- تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للشركة ومصادرها.
- القياس الدوري لدخل الشركة.
- تقديم معلومات تساعد على تقييم قدرة الشركة على توليد التدفق النقدي.
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية.

كما حددت اللجنة المكلفة بتطوير المبادئ المحاسبية المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين(A/CPA) الأهداف الأساسية للتقارير المحاسبية كما يلي:

- توفير معلومات حالية موثوق بها و عادلة عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة وتعمل على إظهار مختلف الالتزامات المترتبة عن هاته الموارد اتجاه المالكين وغيرهم مما تسمح بتقييم نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- توفير معلومات صحيحة لمختلف الأطراف المهتمة بالتغيرات التي تحدث في المركز المالي للمؤسسة.
- توفير معلومات مالية كافية تمكن مستخدميها من اشتقاق بعض المؤشرات الكمية المفيدة.

الفرع الثاني: أنواع التقارير المالية:

[1] أسماء عاد، فوزية دويس، منية غوار، **مرجع سابق**، ص38.

تعتبر التقارير المالية بمثابة المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية، وتتعدد طرق تصنيف وتقسيم التقارير المالية حسب الأساس المستخدم في التصنيف وفيما يلي أهم هذه التصنيفات:

أولا : التصنيف حسب الجهة المستفيدة من التقارير:

1- تقارير داخلية: هي التقارير المعدة لاستخدامها من قبل الإدارة وتتضمن المعلومات المالية التي يُنتجها النظام المحاسبي بهدف توصيلها إلى المستويات الإدارية المختلفة داخل المنشأة في شكل قوائم وتقارير مالية.[1]

2- تقارير خارجية: وهي التقارير ذات الغرض العام، التي تُعدّ لخدمة أطراف مختلفة خارج المنشأة، عادة ما يكون لهم اهتمامات مختلفة، ويلتزم معدّ هذه التقارير بمجموعة من معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير المهنية الأخرى. ومن أهم التقارير ذات الغرض العام التقرير السنوي الذي يُنشر في نهاية السنة المالية، وتختلف إلزامية نشر بعض معلوماته وقوائمه المالية من دولة إلى أخرى حسب التشريعات والقواعد المهنية المعمول بها في الدولة، وبوجه عام فإن التقرير السنوي يحتوي على القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها وبعض المعلومات الأخرى المالية وغير المالية.[2]

ثانيا: التصنيف حسب الهدف من إعداد التقارير:

1- تقارير التخطيط: وهي نوع من التقارير التي تساعد المديرين في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة للمستقبل، وعادة ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية تتضمن قيم تقديرية لفترة أو لعدة فترات في، مستقبل، حيث تتضمن معلومات تفيد في إلقاء الضوء على اتجاهات مؤشرات ظروف أو علاقات معينة داخل الوحدة، وتهدف هذه التقارير إلى إمداد

[1] محمد رزق عبد الغفار وآخرون، إعداد وتحليل التقارير المالية، جامعة القاهرة – كلية التجارة، قسم المحاسبة، ط1، 2021/2020، ص. 16.

[2] أسماء عاد، فوزية دويس، منية غوار، مرجع سابق ، ص41.

المديرين بفهم واضح لسلوك العمل أو النشاط الذي يخضع إشرافهم وذلك لتحسين عمليات التخطيط والرقابة.[1]

2- تقارير الأداء : هي التقارير التي تعبر عن نتائج الأحداث التي تمت داخل المنشأة خلال فترة معينة ، وعادة ما تستخدم هذه التقارير في الرقابة وتقييم الأداء ومن أمثلة هذه النوعية من التقارير قائمة الدخل ، وقائمة المركز المالي ، والتقارير الشهرية والربع سنوية عن المبيعات وقوائم التحليل المالي ، قوائم تحليل انحرافات الموازنة... الخ.

وعادة ما تتسم هذه التقارير أيضا بالدورية ومن ثم أيضا يتم تصميم برامج تطبيقية خاصة بإعداد هذه النوعية من التقارير الكترونيا وبصورة دورية.[2]

المطلب الثالث: محتويات التقارير المالية ومستخدميها.

تُعدّ التقارير المالية من الوسائل المحاسبية الأساسية التي تهدف إلى توفير معلومات مالية موثوقة وذات جودة عالية، تستفيد منها فئات متعددة من المستخدمين لأغراض مختلفة، مما يبرز أهمية تحديد هؤلاء المستخدمين ومحتويات التقارير التي تلبي احتياجاتهم.

الفرع الأول: محتويات التقارير المالية:

أولا: القوائم المالية

تمثل القوائم المالية الجزء الرئيسي في مكونات التقارير المالية، وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط المنشأة خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى المركز المالي والتغيرات التي حدثت عليه عن ذات الفترة، وتشمل القوائم المالية القوائم التالية:[3]

---

[1] خليفي خولة، قحام سارة، **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية – جيجل –)**، ، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل، 2021، ص34.

[2] محمد رزق عبد الغفار وآخرون، **مرجع سابق** ، ص17.

[3] أميرة زايدي، سميحة بن صدقة، **أثر الإفصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية: دراسة حالة – مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية**، ، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص محاسبة، جامعة المدية، ص 32

- حساب النتيجة.
- جدول التدفقات.
- الميزانية.
- جدول التغير في الأموال الخاصة.
- الملاحق.

وتتمثل هذه القوائم في ما يلي:

1- حساب النتيجة: هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة بحث إذا زاد مجموع الإيرادات عن مجموع المصروفات فتكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحا والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية.[1]

2- جدول التدفقات : عرف جدول تدفقات الخزينة على أنه:" عبارة عن قائمة مالية تلخص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة خلال فترة من الزمن والهدف منها هو إعلام المستخدمين للكيفية وسبب التغيير الطارئ على نقدية الشركة خلال فترة من "الزمن ومن خلال هذا التعريف البسيط نستطيع استنتاج الأجزاء الرئيسية لقائمة التدفقات النقدية : [2]

- صافي النقد من الأنشطة التشغيلية.
- صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية.
- صافي النقد من الأنشطة التمويلية.

3- الميزانية: وهي القائمة التي توضّح منهجية مصادر الأموال في الشركة (حقوق الملكية والالتزامات)، واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول).[3]

4- جدول تغير الأموال الخاصة وتمثل قائمة الأرباح المحتجزة تصويرا شاملا لأي تغييرات يمكن أن تحدث في الأرباح خلال الفترة المعدة عنها وبحيث تكون وسيلة للإفصاح عن

---

[1] محمد ياسين بن عرابي، **دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** (دراسة حالة شركة الإسمنت عين التوتة –الوحدة التجارية تقرت–)، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2015، ص7.

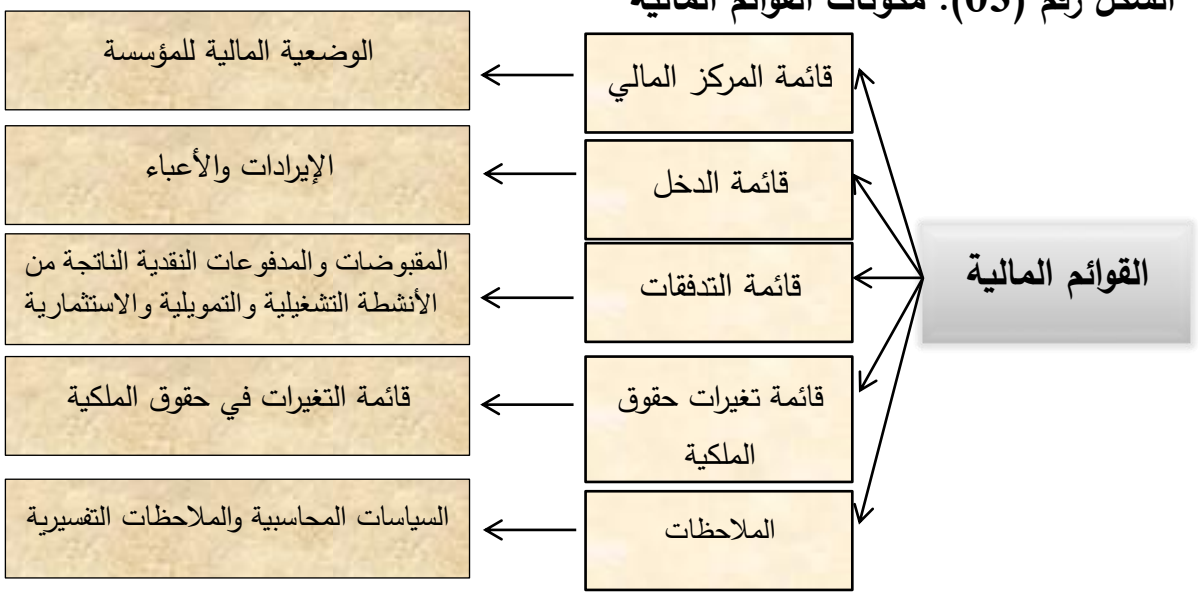
[2] أميرة زايدي، سميحة بن صدقة، **مرجع سابق**، ص34-35.

[3] أسماء عاد، فوزية دويس، منية غوار، **مرجع سابق** ، ص41.

التغييرات التي تطرأ على رصيد الأرباح المحتجزة في بداية الفترة وصولا إلى رصيد الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة.[1]

5- الملاحق: يُعتبر ملحق القوائم المالية جزءًا لا يتجزأ منها، إذ له أهمية كبيرة في المساعدة على فهم وقراءة القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم. وبدون هذا الملحق تُعتبر القوائم المالية غامضة، ولا يمكن أن تكون أساسًا سليمًا لاتخاذ القرارات برشد وعقلانية.[2]

الشكل رقم (03): مكونات القوائم المالية



Source: Abbas Ali Mirza, Magnus Orrell Graham J.Holt: **IFRS (Pratical Implementation Guide and Workbook),** 2nd edition, John Wiley and Sons, INC, United States of America, 2008,p14.

ثانيا: تقرير مجلس الإدارة

يتمثل محتوى هذا التقرير في وصف لأنشطة المؤسسة الرئيسية والمؤسسات التابعة لها، وطبيعة عملها، والاستثمارات الرأسمالية، وعدد الموظفين في كل منها. كما يجب أن يتضمن التقرير الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ودرجة اعتمادها على موردين محددين أو عملاء

[1] أميرة زايدي، سميحة بن صدقة، **مرجع سابق** ، ص36-37.

[2] بن طشة نورالدين، **دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية** (دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب الشرقي ورقلة)، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة ، 2017، ص7

رئيسيين، ووصفًا لأي حماية حكومية أو امتياز حكومي تتمتع به المؤسسة، بالإضافة إلى المنافسة التي تواجهها، والإنجازات التي حققتها مدعّمة بالأرقام، ووصف للأحداث الهامة. كما يشمل التقرير تحليلًا للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة خلال السنة، ومعلومات عن الأداء المستقبلي للمؤسسة.[1]

ثالثا: تقرير المراجع الخارجي:

يقوم المراجع الخارجي بالتعبير عن النتائج التي تم التوصل إليها بعد الانتهاء من عملية المراجعة والفحص، وذلك في تقريره الذي يُعتبر بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة. وبإصدار هذا التقرير يختتم المراجع مهمته.[2]

رابعا: تقرير الإدارة التنفيذية

وهو تقرير تقوم الإدارة بإعداده بحيث يتضمن معلومات أكثر تفصيلا عن تقرير مجلس الإدارة. وتجدر الإشارة أن تقرير الإدارة التنفيذية يعتبر تقرير إلزامي في العديد من الدول والتي من أبرزها المملكة المتحدة.[3]

الفرع الثاني: مستخدمي التقارير المالية.

تعدّ الأطراف و الجهات المستخدمة لمختلف البيانات المالية التي يتم عرضها في التقارير حيث يمكن تقسيم مستخدمي التقارير المالية إلى الفئات التالية:[4]

1- المستثمرون Investor: يمثل اهتمام المستثمرين الأساسي حول المعلومات المتعلقة بالمخاطر و العوائد المتعددة لاستثماراتهم، حيث تعمل المعلومات على مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم في الشراء أو البيع، و كذلك المساهمة في تقييمهم للتقارير المالية التي تصدرها الشركة من خلال ربحية السهم و توزيعات الأرباح و غيرها.

---

[1] نورالدين بن طشة ، **مرجع سابق** ، ص7

[2] خروفة بوعكة ، **دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، غير منشور ، جامعة ورقلة، 2012، ص23.

[3] أميرة زايدي، سميحة بن صدقة، **مرجع سابق**، ص38.

[4] أسماء عاد، فوزية دويس، منية غوار، **مرجع سابق** ، ص39-40.

2- الموظفون Employees: يهتم الموظفون بالمعلومات حول استقرار الشركة و توجهها، ويعتمد قرارهم على دفع رواتبهم و تحسينها و توسيعها المختلفة أو الوقت المناسب.

3- المقرضون Lenders: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة الشركة على تسديد ديونها و الفوائد المترتبة بها في الوقت المناسب.

4- الموردون و الدائنون التجاريون والعملاء الآخرون: يهتم الموردون والدائنون التجاريون في تحديد إمكانية استرداد المبالغ المالية كما هو في الوقت المناسب، كما يهم الأمر أيضًا كل من البائعين و العملاء بالتحديد العلاقة المستقبلية بالشركة و متطلباتها أو عقباتها.

5- الجهات الحكومية Governments and their agencies: تطلب العديد من الجهات الحكومية المعلومات بهدف ضبط نشاطات الشركة، و من أجل تحديد أيضًا عوائد السياسات الضريبية المختلفة.

6- الجمهور General public: للشركة تأثير على الجمهور في عدة نواحي ويظهر ذلك في مدى مساهمتها في تقدم الاقتصاد الوطني من خلال دورها في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي فالجمهور مصلحة في معرفة الوضع المالي للشركة والذي لا يظهر إلا من خلال عرض التقارير المالية.

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على جودة التقارير المالية من خلال تناول مفهومها، أهميتها، خصائصها والعوامل المؤثرة فيها، ثم الانتقال إلى دراسة العلاقة بينها وبين محاسبة الأدوات المالية، مع التركيز على مدى تأثير تطبيق هذه المحاسبة وفقًا لمعيار IFRS 9 في تحسين شفافية وموثوقية المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين.

المطلب الأول: مفهوم جودة التقارير المالية

يُركّز هذا المطلب على توضيح مفهوم جودة التقارير المالية، وأهميتها في توفير معلومات مفيدة وموثوقة لمتخذي القرار، من خلال تحديد الشروط والخصائص التي يجب أن تتوفر فيها لتحقيق ذلك.

الفرع الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

➢**تعريف جودة المعلومات المحاسبية:** هي الدرجة التي تقدم بها المعلومات قيمة إلى الذين يستخدمونها والى المؤسسة بشكل عام، ولكي تكون المعلومات ذات جودة يجب أن تكون ذات علاقة وثيقة باتخاذ القرار من قبل المستفيدين من هذه المعلومات.[1]

الفرع الثاني: مفهوم جودة التقارير المالية:

هي تعبير عن مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها.

وعرفها محمود ودباش بأنها هي ما تتمتع به المعلومات من مصداقية وما تحققه من للمستخدمين بتحقيق الهدف من استخدامها.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف جودة التقارير المالية بأنها هي مجموعة من الخصائص النوعية والمميزات مثل الإفصاح عن ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية من خلال التقارير المالية وايصالها إلى الجهات المستفيدة من أجل المساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بتوظيف الأموال.[2]

المطلب الثاني: أهمية وخصائص جودة التقارير المالية

تكمن أهمية هذه التقارير في دورها في تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المؤسسة. ومن أجل أن تحقق التقارير المالية هذا الدور، يجب أن تتوافر فيها مجموعة من الخصائص التي تجعلها مفهومة، موثوقة، وذات فائدة للمستخدمين

الفرع الأول: أهمية جودة التقارير المالية:

---

[1] أحمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال و الاعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد الرابع ، العدد الأول، جوان 2019،ص247

[2] أسيل نصر سعيد الخطيب، "**أثر جودة التقارير المالية على قيمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج"(Tobin's q)** ، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، مج 7، ع 2، 2023، ص. 17.

قد تناولت العديد من الدراسات أهمية جودة التقارير المالية والأثر الايجابي لجودة التقارير المالية على كفاءة الاستثمار. وخلصت تلك الدراسات إلي أن من أهم مزايا ارتفاع جودة التقارير المالية تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، وبالتالي زيادة قدرة المستثمرين علي مراقبة أنشطة الإدارة.

ويؤدي زيادة تماثل المعلومات إلي التخلص من العديد من المشاكل التي ترتبط بصورة مباشرة بكفاءة الاستثمار حيث كلما زادت جودة التقارير المالية كلما انخفض الأثر السلبي للقيود التمويلية علي الاستثمار، من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات ، مما يشير إلي أهمية جودة التقارير المالية في زيادة استثمارات الشركة وتخفيض تكلفة التمويل كما تظهر أهمية جودة التقارير المالية عند اتمام عمليات الاندماج والاستحواذ ، وفي هذا الشأن فقد أوضح (Saife et al،2013) أن انخفاض جودة التقارير المالية له آثار متعددة عند عمليات الاندماج والاستحواذ من أهمها : [1]

- ✓ دفع المشتري علاوة أكبر.
- ✓ زيادة حالات اعادة التفاوض بشأن الاتفاقيات وقد تصل إلي انهائها.
- ✓ زيادة احتمال اعادة اصدار القوائم المالية وارتفاع تكاليف الديون ورأس المال.

الفرع الثاني: خصائص جودة التقارير المالية:

أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB البيان رقم 2 لمفاهيم معايير جودة المعلومات المحاسبية التي تتمثل في الخصائص النوعية التي تعد كمعيار للمقارنة بين المعلومات الأفضل والمعلومات الأدنى لأغراض اتخاذ القرارات وعلاوة على ذلك فقد وضع المجلس عددا من المحددات للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تتمثل في التكلفة و الاهمية النسبية للمعلومات .

[1] توفيق، حاتم محفوظ محمد. **أثر الخصائص التشغيلية للشركات على جودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية**. كلية التجارة، جامعة طنطا، 2018، ص7-8.

أولا: **الخصائص النوعية الرئيسية :**

ان خاصية الفائدة في اتخاد القرارات تأتي على قائمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باعتبارها القاعدة العامة ولان تحقق ذلك يتطلب توافر خاصيتين رئيسيتين هما خاصية الملائمة والموثوقية فإذا فقدت المعلومات أي الخاصيتين الرئيسيتين تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين.

1- الملاءمة: وعرفت بأنها مدى كفاءة التقارير ونجاحها في خدمة مستخدميها وقدرتها على توفير المعلومات الكافية والملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتتوفر في الوقت المناسب.

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار فإذا كانت معلومة معينة غير مؤثرة في القرار فإنها ليست ملائمة بالنسبة لهذا القرار وايضا تعرف بأنها المعلومات التي لها قيمة تنبؤيه واسترجاعية تؤثر في اتجاه سلوك متخذي القرار.[1]

مكونات الملاءمة: تتمثل مكونات الملائمة في: [2]

- **القيمة التنبؤية** : عرفت هيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) في بيانها رقم 02 (SFAC)، 1980 القيمة التنبؤية كما يلي: "هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة".
- **التوقيت المناسب:** يقصد بالتوقيت المناسب أن يحصل متخذ القرار على المعلومات عند حاجته إليها وفي الوقت المناسب. أو بمعنى آخر أن تكون هذه المعلومات متاحة عند الطلب، وقبل أن تفقد قيمتها أو قدرتها على اتخاذ القرار أو تغييره، وهذا يتطلب ضرورة

[1] أسيل نصر، سعيد الخطيب، **مرجع سابق**، ص18.

[2] د. رابح طويرات، **أهمية الموازنة بين خاصيتي الملائمة و الموثوقية في تعزيز جودة القوائم المالية بالمؤسسات الإقتصادية** (دراسة على عجينة من مدققي الحسابات الخارجيين في الجزائر –المسيلة–)، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 06 / العدد 2 (2021)، ص 398، ص399.

تزويد متخذي القرارات بالمعلومات فور الانتهاء من إعدادها حتى لا تفقد قيمتها وتبقى مفيدة وملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

➢ **التغذية العكسية:** تمتلك المعلومات المالية قيمة استرجاعية (تغذية عكسية) عندما يكون باستطاعتها تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية. إن من بين المعلومات المالية التي تتميز بالقدرة على تغذية عكسية لنتائج القرارات الماضية، في نفس الوقت لها قدرة تنبؤية بالنسبة للمستقبل بعدها، في التقارير المرحلية والتقارير القطاعية. فقد أثبتت الدراسات الميدانية أن مثل هذه التقارير لها فاعلية في مجال تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات.

وبصفة عامة، كلما كانت هذه المحددات مرتبطة مع بعضها، تكون المعلومات المالية أكثر نفعًا وأكثر ملاءمة لاتخاذ القرار. كما أن الارتباط المباشر باتخاذ القرار يسمح بتكوين علاقة مباشرة بين خاصية الملاءمة وعملية اتخاذ القرار.

2- الموثوقية: تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية وتمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم ولتحقيق خاصية الموثوقية بالمعلومات لابد من توفر الخصائص الفرعية التالية: [1]

➢ **الصدق في التعبير:** يقصد بها صدق المعلومات المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها بكل أمانة وصدق؛

[1] عمار صخر، "**تقييم دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية:** دراسة حالة في المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة"، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشور ، قسم علوم التسيير، 2017، ص12

➢ **القابلية للتحقيق:** أي إمكانية الوصول الى نفس المعلومات من قبل جهات أخرى بشرط أن تكون هذه الأخيرة مستقلة وتستخدم نفس الطرق والأساليب للقياس المستخدمة عند إعدادها؛

➢ **الحيادية:** بمعنى تجنب ذلك العمل المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

ثانيا: الخصائص النوعية الثانوية :

الخصائص النوعية للمعلومات المالية نذكرها اختصارًا كما يلي:

1- القابلية للمقارنة: يمكن اشتقاق خاصيتين فرعيتين لهذه الخاصية كالتالي:

➢ **الاتساق والتماثل:** لتحقيق هذه الخاصية يستوجب الالتزام بتطبيق سياسات محاسبية معينة في نفس المنشأة من سنة إلى أخرى حتى يمكن إجراء مقارنة بين الفترات المختلفة لنفس المنشأة.

➢ **التوحيد أو التوافق:** لتحقيق هذه الخاصية يستوجب الالتزام بتطبيق معايير ومبادئ محاسبية متوافقة في نفس نشاط معين. قد تكون على حلبة أو دولية حتى يمكن إجراء مقارنات بين المنشآت المختلفة في نفس البلد أو بين الدول. الوحيد يكون في نفس الدولة (مثل شركات البترول)، فمثلًا منشأة تعمل ضمن نظام محاسبي مالي الواجب الالتزام بتطبيقه في القانون، أما التوافق فيكون بين منشآت تنتمي إلى دول مختلفة.

2- القابلية للفهم:

هذه الخاصية تتوقف على مؤشرين اثنين هما: [1]

➢ درجة الوضوح والبساطة والإفصاح في عرض المعلومات.

[1] محمد فوزي بروسي، **تقييم خاصيتي الموثوقية والملائمة في النظام المحاسبي المالي الجزائري -ورقلة-)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، 2012، ص21.

- مستوى الوعي والإدراك والفهم لدى مستخدمي المعلومات.

بصفة عامة، الخصائص النوعية للمعلومات المالية هي العناصر التي تجعل من المعلومة متاحة في قوائم مالية مفيدة لمستخدميها.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية

تعد جودة التقارير المالية من الأهداف الأساسية التي تسعى الشركات إلى تحقيقها، لما لها من دور كبير في تعزيز مصداقية المعلومات المالية ودقتها. إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في عملية إنتاج هذه المعلومات وتوصيلها، وتتمثل في توفير كافة مقومات النظام المحاسبي. ويمكن توضيح هذه المقومات على النحو الآتي:[1]

1- **المقومات المادية:** وتشمل جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية، التي تُستخدم في إنتاج المعلومات المالية.

2- **المقومات البشرية:** وتتمثل في الأفراد القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه.

3- **المقومات المالية:** وتشمل كافة الأموال المتوفرة للنظام والتي تُستخدم في تنفيذ مهامه ووظائفه.

4- **قاعدة البيانات:** وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

وهناك عدة عوامل أخرى تؤثر على جودة التقارير المالية، من أبرزها جودة المعلومات المقدمة، ودوافع الإدارة في إعدادها، إضافة إلى المعايير المحاسبية المعتمدة. كما تلعب كل من لجان التدقيق، وجودة التدقيق الخارجي، وأخلاقيات الأعمال دورًا مهمًا، إلى جانب دور هيئة الأوراق المالية في الرقابة وتعزيز الشفافية.[2]

---

[1] أميرة زايدي، سميرة بن صدقة، **مرجع سابق**, ص53.

[2] خولة بن خليفة ، سهام قمام، **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية – دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية**. مذكرة ماستر، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، 2022، ص37 (بتصرف)

المبحث الثالث: العلاقة بين الأدوات المالية وجودة التقارير المالية

يهدف هذا المبحث إلى دراسة العلاقة بين الأدوات المالية وجودة التقارير المالية، في ظل تزايد أهميتها مع تطور الأسواق المالية. ويركّز على دور المعايير المحاسبية الدولية، وخاصة IFRS 9، في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، بما يعزز الشفافية والمصداقية في عرض المركز المالي للمؤسسات.

المطلب الأول: العلاقة بين المعايير IAS32 و IFRS07 وجودة التقارير المالية

يرتبط كل من المعيارين IAS32 و IFRS7 بتنظيم عرض الأدوات المالية والإفصاح عنها، مما يُعزز من شفافية ومصداقية التقارير المالية. ويساهم هذا الإطار في تمكين المستخدمين من فهم أفضل للمخاطر المالية والوضع المالي للمؤسسة، مما يدعم جودة التقارير المالية بشكل عام.

أولا: **معيار (IAS32 العرض):**

تتمثل أهمية هذا المعيار في تقديم الفهم بشكل كبير لمستخدمي التقارير المالية لمدى أهمية الأدوات المالية والمخاطر المحيطة بها وتحديد توقيتها، أما علاقته بجودة التقارير المالية فتكون عن طريق تحقيق الخصائص الآتية:[1]

- تبويب الأدوات المالية إلى التزامات أو حقوق ملكية، إن العرض بصورة مفصلة يعرض بصدق المركز المالي.
- توفير الشفافية التي تمكن المستخدمين التقارير المالية من الفهم بشكل دقيق للأدوات المالية وما يحيط بها من مخاطر وتوقيتها من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.

[1] أزهر سعدي حاتم، **تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة و مخاطر السيولة وفق ifrs7 في جودة التقارير المالية و انعكاسه على تعظيم قيمة الشركة**(دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية . كربلاء .)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، تخصص محاسبة، 2024، ص57

- المرونة في تصحيح الأحداث الحالية وفقاً لمستجدات تستوجب التعديل للمساعدة في تحسين من عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالنتائج المستقبلية وتصحيح التوقعات الحالية.
- العرض المنفصل لكل من الموجودات والالتزامات المالية، كما يتم اجراء مقاصة بين الموجودات المالية والالتزامات المالية لعرض الصافي في المركز المالي.

ثانيا: معيار IFRS07 الأدوات المالية – الإفصاح:

إن فكرة المعيار الرئيسة هي تقديم الافصاحات الضرورية والمتعلقة بالأدوات المالية لتمكين مستخدمو التقارير المالية من تقدير أهميتها وأثرها على أداء الشركة ومركزها المالي، وكذلك التعرف على المخاطر وطرق ادارتها، أما علاقته بتحسين جودة القوائم المالية عن طريق تحقيق الخصائص الاتية :[1]

- بيان الأهمية النسبية للأدوات المالية وقيمتها في قائمة الدخل والمركز المالي، كما يمكن المستخدمين من التعرف على مخاطر الادوات المالية التي تتعرض لها الشركة وكيفية معالجتها وتوقيت أعداد القوائم المالية.
- توفير معلومات عن قدرة الشركات الائتمانية عن طريق الافصاح عن القروض المستحقة وحالات العجز التي قد تتعرض لها والاتفاقيات المتعلقة بالقروض الاخرى.
- الموثوقية في القوائم المالية المنشورة عن طريق متطلبات المعيار في الافصاح عن عدم إمكانية قياس القيمة العادلة بشكل موثوق.

المطلب الثاني: دور معيار IAS39 الأدوات المالية الإعتراف والقياس في تعزيز جودة التقارير المالية

يساهم معيار IAS 39 في رفع جودة التقارير المالية من خلال تنظيم كيفية الاعتراف والقياس بالأدوات المالية، مما يعزز الشفافية والدقة في عرض المعلومات المحاسبية.

[1] أزهر سعدي حاتم، **مرجع سابق**، ص58

تمثل أهمية هذا المعيار في تركيزه على استخدام القيمة العادلة في عملية القياس والاثبات المحاسبي فضلاً عن التحوط يقدم هذا المعيار دعم لجودة التقارير المالية من خلال: [1]

- صعوبة اجراء المقارنات بين الشركات بسبب كثرة البدائل المحاسبية التي تؤدي إلى نتائج مختلفة، إذ جاء هذا المعيار لتحديد عدد البدائل وتضيق نطاقها وعليه تقليل تلاعب الإدارة في اظهار النتائج.
- تعزيز جودة وموثوقية عملية أعداد القوائم المالية كون الإدارة لا تقوم بعملية تصنيف الاستثمارات إلى متداولة أو غير متداولة وبما يتوافق مع مصالحها كما هو قبل وجود هذا المعيار اعتماد القيمة العادلة في القياس يساهم في زيادة الموثوقية والاعتمادية على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.

بعد الإشارة لأهمية إحلال المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، نجد أنه يركز على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي. وعليه، سنتناول علاقة محاسبة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية الواجب توافرها في القوائم المالية كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (04):أثر القياس المحاسبية وفق القيمة العادلة على الخصائص النوعية والإفصاح المحاسبي

الخصائص	أثر القياس المحاسبية وفق القيمة العادلة على الخصائص النوعية والإفصاح المحاسبي
	أثر إيجابي: لأن الاعتماد على القيمة العادلة يوفر معلومات ملائمة لمستخدميها عن طريق توفير معلومة آنية أو حالية (خاصية الوقت المناسب)، وأنها تمثل الوقائع الاقتصادية في تاريخ حدوثها (خاصية التمثيل الصادق)

[1] أزهر صميدي حامد، "**تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة على وفق IFRS 7 في جودة التقارير المالية**، وانعكاسه على تنظيم قيمة الشركة (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2024، ص. 57.

الملائمـــة	الأمر الذي يوفر إمكانية توقع الأحداث المستقبلية بشكل أفضل (خاصة القدرة التنبئية، بالإضافة إلى قدرتها على تصحيح المعلومات التاريخية السابقة مثل تصحيح قيمة النقد نتيجة لتغير عامل الزمن والتأكد من قيمته الصحيحة أو العادلة (خاصية التغذية العكسية أو التصحيحية، ومن هذا المنطلق يكون الأثر إيجابي على جودة **الإفصاح المحاسبي الملائم** للمستخدمين.
الموثوقية	• **أثر سلبي:** تعتبر المعلومة الناتجة على قياس القيمة العادلة أقل موثوقية لأنها لا تعتمد على وثائق مدونة قابلة للفحص عند إجراء المعالجات الضرورية، بل تعتمد على قيم وتوقعات حالية ومستقبلية تستند في بعض الأحيان إلى الحكم الشخصي الخاطئ، الأمر الذي يزيد من تكاليف الحصول على المعلومة نتيجة لإجراءات التنبؤ (الإخلال بخاصية اقتصادية المعلومة) هذا من جهة، ومن جهة ثانية يصعب إجراء عملية المراجعة في حالة الاعتماد على القيمة العادلة لأنها لا تعتمد على وثائق تاريخية بل على تقديرات تنبؤات (الإخلال بخاصية القابلية للتحقق أو الموضعية). • **أثر إيجابي:** إذا تم اعتبار أن خاصية الموثوقية تسعى للوصول إلى معلومة ذات مصداقية عالية تعكس نشاط المجموعة ككل، ففي هذه الحالة يكون أثر القياس وفق القيمة العادلة أثر إيجابي من خلال توفير معلومات آنية وصادقة (خاصيتي الوقت المناسب، وخاصية التمثيل الصادق) مقارنة بالتكلفة التاريخية. قد يهتم مستخدم المعلومة المالية في الكثير من الأحيان بمصداقية وكفاية المعلومة بغية اتخاذ قرارات صحيحة أكثر من الاهتمام بتكلفة الحصول عليها لأنه يتوقع الحصول على منافع أكثر الأمر الذي يجعل القيمة العادلة تساهم في زيادة جودة المعلومة والوصول إلى إفصاح كافي يرضي الأطراف المستخدمة للمعلومة.

القابلية للمقارنة	**أثر إيجابي:** إذا لم يتم استخدام القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة لا تكون عملية المقارنة صحيحة، ففي المقارنة الزمانية تقوم المؤسسة بمقارنة عمليات ماضية وأخرى حالية دون الأخذ بتغير قيمة النقد (الإخلال بخاصة التمثيل)، أما في المقارنة المكانية فمن المستحسن أن تكون المقارنة بين مؤسسات تتبع نفس السياسات المحاسبية الأمر الذي يصعب تحقيقه في حالة عدم الاعتماد على القيمة العادلة (الإخلال بمبدأ الثبات)، بالإضافة إلى صعوبة التنبؤ في هذه الحالة (الإخلال بخاصية القدرة) التنبئية وعدم توفير المعلومات الجوهرية اللازمة للمقارنة، أي القيمة العادلة تحقق خاصية الثبات وتساعد في زيادة جودة المعلومة عن طريق تحقيق خاصية القابلية للمقارنة، ثم الوصول إلى **إفصاح كامل**.
القابلية للفهم	**أثر سلبي مؤقت:** نظرا لحداثة أسلوب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة مقارنة بالأساليب الأخرى (مثل التكلفة التاريخية) ، يؤدي هذا الأمر إلى صعوبة فهم طرق قياس الأصول والالتزامات من طرف معدي المعلومة المالية، ولكن يعتبر هذا الأمر السلبي مؤقت لحداثة أسلوب القيمة العادلة فقط، ف بمرور الوقت وزيادة الأبحاث سوف تتضح إجراءات القيمة العادلة أكثر ويصبح لا وجود لهذه المشكلة ولتأثيرها السلبي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق إفصاح وقائي، لأن هذا الأخير يستدعي ضرورة البساطة في الإفصاح المحاسبي.
الأهمية النسبية	**أثر إيجابي:** يستند قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات إلى ثلاثة مستويات عند إجراءات القياس، حيث يهتم بالمستوى الأهم (مثل سوق المال النشط) من أجل قياس دقيق، ثم بالمستويات الأقل أهمية مثل السوق المشابه، الأمر الذي يدل على الحرص في توفير المعلومات الأهم ثم المعلومات الأقل أهمية خاصية الأهمية النسبية). فالقيمة العادلة تحقق الأهمية النسبية وتزيد

	في جودة المعلومة المالية ثم في جودة وشفافية الإفصاح عنها.
الحيـــاد	**أثر إيجابي:** في حالة عدم استعمال القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تكون المعلومة المفصح عنها منحازة إلى مستخدم على حساب مستخدم آخر، فعند إتباع التكلفة التاريخية مثلا، نجد أن قيمة الأراضي والمباني لا تتغير مع تغير الزمن، الأمر الذي يضلل مستخدمي المعلومة المالية في معرفة قيمة المركز المالي للمؤسسة بشكل صادق الإخلال بخاصية التمثيل الصادق)، فينعكس بالإيجاب على المؤسسة في حالة حساب قيمة الضريبة أو في حالة التصفية أو الإفلاس، وذلك على حساب المقرضين والدائنين الذي ينعكس عليهم بالسلب . لذا فإن القيمة العادلة تعطي معلومات صادقة وتزيد من جودة المعلومة والإفصاح المحاسبي العادل.
التوقيت المناسب	**أثر إيجابي:** القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يعطي معلومات آنية تعكس واقع نشاطات المؤسسة في الوقت الحالي، الأمر الذي يزيد من جودة المعلومة المالية ومن الإفصاح المحاسبي ويفيد الأطراف ذات المصلحة في ترشيد واتخاذ القرارات السليمة.

المصدر: د. قسوم حنان، "**أهمية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) في تحسين جودة القوائم المالية دراسة تحليلية لبعض المعايير**"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2019، ص65/64

المطلب الثالث: أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (IFRS 9) على جودة المعلومات المالية

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الصيغة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية في 24 يوليو 2014م، كاستجابة وخطوة أولية لاستبدال الصعوبات والانتقادات التي وجهت إلى المعيار الدولي للمحاسبة رقم 39 وذلك بهدف تحسين عمليات إعداد التقارير المالية وتلافى تلك الانتقادات وتبسيط محاسبة الأدوات المالية، وتضمن هذا المعيار IFRS 9) إرشادات مهنية عالية المستوى ترتبط بتصنيف

وقياس الأصول المالية من خلال الاعتماد عند إصداره على الأسس المنطقية والوضوح ونماذج أعمال المشروعات، بالإضافة إلى خصائص التدفقات النقدية التي ترتبط بقياس وتصنيف الأصول المالية، مما ساهم بذلك في زيادة خاصية الوضوح والسهولة في تطبيق المعيار. ومن خلال تناول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بالدراسة، يمكن القول بأن هذا المعيار من شأنه تحقيق الآتي: [1]

أولا: إن تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 القائمة على المبادئ من شأنها أن تسهل المحاسبة عن الأصول المالية بعيداً عن التدخلات والحكم الشخصي، مما ينعكس إيجابيا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. عمل المعيار على تبسيط متطلبات الاعتراف والقياس مما يترتب عليه زيادة قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير القيم المالية المرتبطة بالأدوات المالية وفهمها بصورة أفضل الأمر الذي يحسن من خاصية ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات.

ثانيا: عمل المعيار على إلغاء أو تخفيض عدم التماثل المحاسبي في قياس الأصول والالتزامات المالية وما يترتب عليها من مكاسب وخسائر وهذا يعني استخدام أساس قياسي واحد وهو القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي، وكذلك عرض المكاسب أو الخسائر المترتبة على الأداة المالية بطريقة عرض واحدة أما من خلال الدخل الشامل أو من خلال الأرباح والخسائر مما يؤدي إلى تحسين خاصية قابلية المعلومات للفهم وقابليتها للمقارنة.

ثالثا: قدم المعيار مدخلاً جديداً لتصنيف الأصول المالية وربطها بخصائص التدفقات التعاقدية ونماذج الأعمال التي تستخدمها منشآت الأعمال المختلفة، الأمر الذي يحسن من خاصية ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

---

[1] إسماعيل السيد نور الدين، محمد عبدالسلام البكري، ورجب أحمد محمد ندا، "**المحاسبة عن الأدوات المالية وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 وأثر ذلك على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة نظرية وميدانية)**"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر، ع 26، يونيو 2021، ص. 159.

رابعا: عمل المعيار على قياس الأصول المالية بشكل مستمر على أساس الاختيار من بين بديلين هما: القيمة العادلة والتكلفة المستهلكة، وتشير الاستمرارية هنا إلى عدم بيع الأصل للاستفادة من التغير في القيمة، الأمر الذي يحسن من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. عمل المعيار على إلزام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالانتقال لتطبيق المعيار من حيث متطلبات تصنيف وقياس الأصول المالية والمعلومات المتعلقة بفئات الأصول المالية في بيان المركز المالي وفق نموذج العمل، والإفصاح عن فئة القياس الجديدة جميع هذه الإفصاحات من شأنها إتاحة معلومات ذات فائدة لمستخدميها.

خلاصة الفصل:

يُعالج هذا الفصل المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتقارير المالية وجودتها، مستعرضًا الإطار النظري الذي تستند إليه هذه المفاهيم. في المبحث الأول، تم تعريف التقارير المالية على أنها الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها الشركات لنقل المعلومات المالية إلى مستخدميها الخارجيين مثل المستثمرين والدائنين، وبيّنت أهمية هذه التقارير في دعم اتخاذ القرار وتوفير الشفافية.

أما المبحث الثاني، فقد ركّز على مفهوم جودة التقارير المالية، موضحًا أنها تُقاس بمدى توافر الخصائص النوعية مثل الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة. كما ناقش أهمية جودة التقارير في تعزيز مصداقية المعلومات وتحقيق كفاءة الأسواق المالية.

أما المبحث الثالث، سلط الضوء على الدور المتزايد للأدوات المالية في تحسين جودة التقارير المالية، خاصة في ظل التطور السريع للأسواق المالية والحاجة المتزايدة إلى معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة. كما يوضح كيف أن جودة التقارير المالية تُعد عاملاً حاسماً في دعم الشفافية والمصداقية، وبالتالي تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة.

الفصل الثالث

محاسبة الأدوات المالية في مؤسسة سونلغاز

تمهيد:

بعد تناول الجوانب النظرية المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية، أصبح من الضروري الانتقال إلى الجانب التطبيقي من الدراسة لتجسيد مدى ارتباط النظرية بالواقع العملي. ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على كيفية معالجة الأدوات المالية محاسبيًا داخل مؤسسة جزائرية، ومدى مساهمة هذه المعالجة في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عنها.

وقد تم اختيار شركة سونلغاز كميدان تطبيقي لهذه الدراسة، نظراً لطبيعة نشاطها وخصوصية تعاملها مع الأدوات المالية، إضافة إلى كونها من أبرز المؤسسات العمومية التي تعتمد على نظام محاسبي منظم يتيح فحصاً دقيقاً لتطبيق المعايير المحاسبية المتعلقة بهذه الأدوات، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، هي:

- **المبحث الأول:** عرض عام لمؤسسة سونلغاز بالجلفة.
- **المبحث الثاني:** واقع محاسبة الأدوات المالية في مؤسسة سونلغاز.
- **المبحث الثالث:** نموذج تطبيقي للأدوات المالية في المؤسسة والمعالجة المحاسبية لها.

المبحث الأول: عرض عام لمؤسسة سونلغاز

سنتعرض من خلال هذا المبحث الى مؤسسة سونلغاز من الناحية التاريخية والتعريف بها وبمراحل نشأتها، ثم التعريف بمديرية التوزيع بالجلفة، بالإضافة إلى هذا سنلقي نظرة على المهام والأهداف.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن مؤسسة سونلغاز

سنتناول في هذا المطلب النشأة التاريخية لمؤسسة سونلغاز، مع التركيز على ظروف تأسيسها والمراحل الأساسية التي مرت بها، لفهم تطورها ودورها في قطاع الطاقة بالجزائر.

تعتبر مؤسسة سونلغاز من بين أهم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وذلك لأنها تملك العديد من الامتيازات التي جعلتها تتفوق بشكل كبير في هذا المجال، حيث تحتكر إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها في الجزائر، وكذلك نقل وتوزيع الغاز الطبيعي كما أنها ساهمت في رفع مستوى توزيع الكهرباء في البلاد بأقل من 50٪ منذ يوم تأسيسها عام 1969 ، كما تعد مؤسسة سونلغاز اكبر مرفق كهربائي على صعيد العالم العربي ككل، كما أنها تحتل المرتبة الرابعة بعد الشركات السعودية والمصرية والكويتية، فهي رقما صعبا في السوق الاقتصادية إذ بلغ مجمل أعماله أكثر من 43 بليون دينار جزائري (حوالي 600 مليون دولار أمريكي) في سنة 1999 بالنسبة لقطاع الكهرباء، أما بالنسبة لقطاع الغاز فقد وصل رقم أعمالها فيه أكثر من سبعة بلايين دينار جزائري ما يعادل 97 مليون دولار أمريكي.

زيادة على كل هذا فإنها تتميز ببيع الكهرباء والغاز بأسعار منخفضة و ذلك بدعم من الدولة التي تبقى المستثمر الوحيد إلى حد الآن ، و رغم فتح راس مال الشركة على شكل اسهم فقد وصلت اليد العاملة في مؤسسة سونلغاز إلى أكثر من 21 ألف عامل من بينهم حوالي ثلاثة آلاف موظف وسبعة آلاف رئيس فريق و 11 ألف عامل .

<u>نشأتها:</u>

إن نشأة مؤسسة سونلغاز تعود إلى العهد الاستعماري، حيث كانت شركة احتكارية تابعة لفرنسا تدعى مؤسسة الكهرباء والغاز(E G A) كان ذلك في1947/06/05، وبعد استقلال

الجزائر بقيت كما هي إلى غاية 1969/06/28 حيث شملها قرار التأميم نظرا للخراب الذي خلفه الاستعمار الفرنسي، وبصدور الأمر 69-59 تم حل مؤسسة كهرباء وغاز الجزائر وظهر ما يسمى بالشركة الوطنية للكهرباء والغاز(I.C.E.P) و مع مطلع التسعينات و بالضبط 1991، تغير طابع المؤسسة الى شركة ذات طابع صناعي و تجاري وفقا للإصلاحات الإقتصادية المستهدفة آنذاك.

أهم المراحل التي مرت بها المؤسسة:

إن هذه سونلغاز لم تصل إلى المكانة التي هي عليها الآن إلا بعد مرورها بعدة مراحل منذ ولادتها إلى يومنا هذا والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

- مرحلة ما بعد الاستقلال.
- مرحلة التسيير الاشتراكي.
- مرحلة التسعينات.

المطلب الثاني: مديرية التوزيع بالجلفة:

سنتطرق في هذا المطلب إلى مديرية التوزيع بالجلفة، التي أصبحت تُعرف باسم "امتياز توزيع الجلفة"، مع التعريف بانتمائها التنظيمي ومهامها الأساسية ضمن هيكلة شركة سونلغاز.

إن مديرية الجلفة هي مديرية تابعة لشركة سونلغاز توزيع الوسط **S.D.C** حاليا **RDC** الموجود مقرها بالبليدة.

كانت سونلغاز الجلفة سابقا تابعة لمركز المدية ، ثم استقلت عام 1977 وتعمل على تغطية كل قطاع الولاية ، وفي جويلية سنة 2004 تغير شكلها التنظيمي مما أعطى حرية أكثر للمركز ليتحول إلى مديرية ، الأمر الذي منح لهذه ألأخيرة موقعا استراتيجيا هاما ،فهي تقوم على إرضاء زبائنها المتزايدين عبر كامل تراب الولاية و تزويدهم بالطاقة الكهربائية و الغازيف في احسن الظروف.

ويبلغ عدد عمالها في 2019 الوقت الحالي 800 عامل يتوزعون كالتالي:

منفذين ← 306

متحكمين (ماهر) ← 313

إطارات ← 181

الفرع الأول: مهام وأهداف مؤسسة سونلغاز.

أولا: المهام: هناك مهام تسييرية وأخرى تقنية.

1- المهام التقنية:

- إنجاز الدراسات التقنية والتكنولوجية والاقتصادية والمالية المطابقة لهدفها.
- تحديد سياستها لبيع وترويج الطاقة الكهربائية والغازية في البلاد.
- الترقية والاهتمام بكل الوسائل الجديدة لاستغلال الطاقة الغازية والكهربائية وتنمية كل ما يتصل بهدفها الاجتماعي مثل: البحوث والاستكشافات التكنولوجية في مجال الإنتاج، النقل، والتوزيع بالنسبة للكهرباء والغاز.

2- المهام التسييرية:

- الإنتاج، النقل، التوزيع وتجارة الطاقة الكهربائية داخل الجزائر ونحو الخارج.
- نقل الغاز لأجل احتياجات السوق الوطني وتوزيعه.
- المساهمة في تجارة الغاز بواسطة قنوات داخل الجزائر ونحو الخارج.
- خلق فروع وأخذ مساهمات في الشركات الاقتصادية الموجودة في الجزائر وفي الخارج

ثانيا: الأهداف:

1- ضمان توزيع عمومي للغاز بأخذ بعين الاعتبار عوامل الأمن مهما كان السعر.

2- ضمان إنتاج وتوزيعا لكهرباء ذات الجودة.

3- تخطيط برنامج المؤسسة السنوي.

4- القيام بعمليات البيع والتركيب والصيانة الكهرو منزلية والغازية.

5- محاولة تقليص الديون.

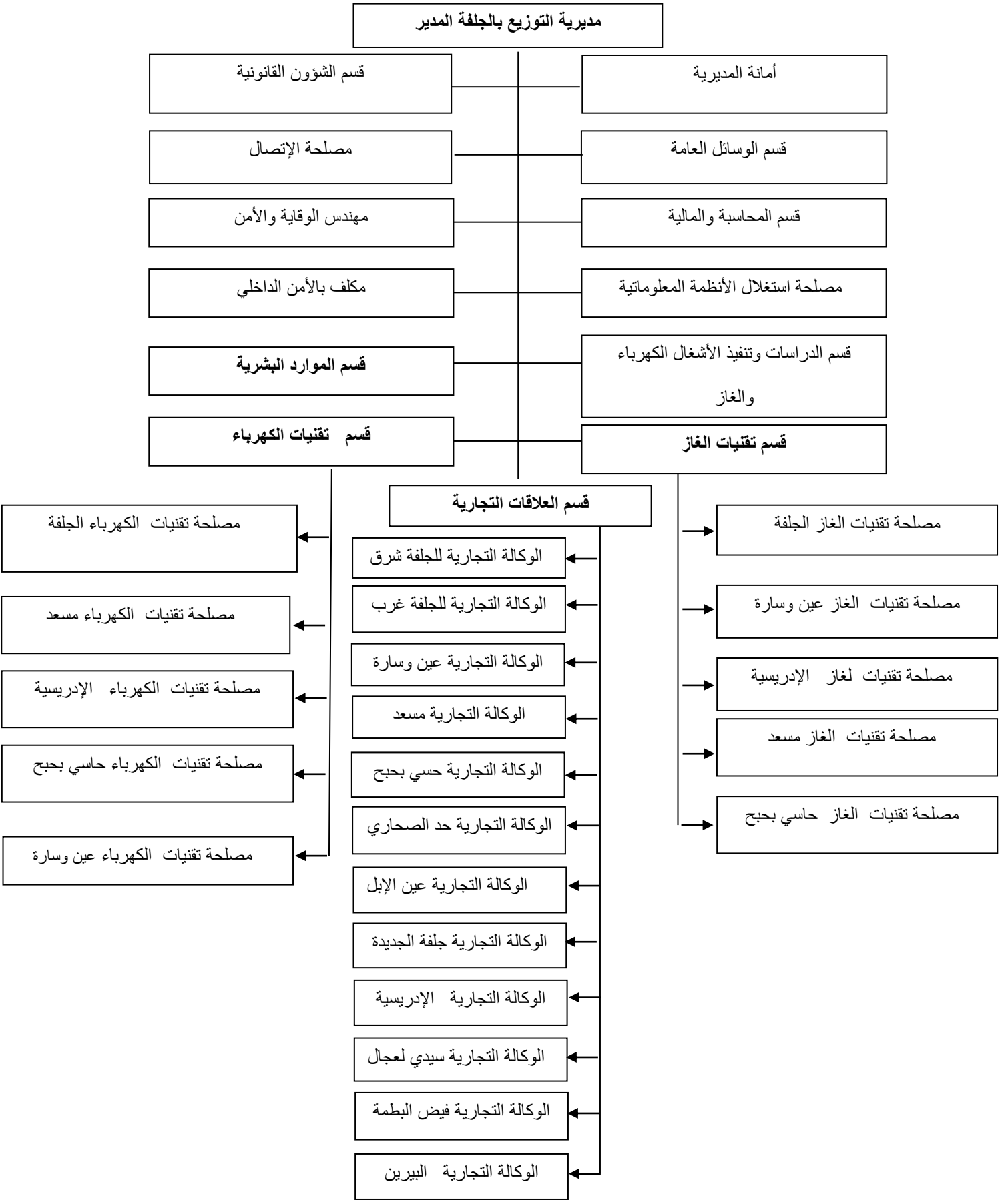
6- تحقيق الهدف العام المتمثل في توفير الخدمة العمومية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمديرية سونلغاز بالجلفة

يتناول هذا المطلب الهيكل التنظيمي لمديرية سونلغاز بالجلفة، والذي يُعد الإطار الذي تنظم من خلاله مختلف المصالح والوظائف داخل المؤسسة. ويساعد هذا التنظيم في تحقيق التنسيق الفعّال وضمان سير العمل بكفاءة.

أولا: تقديم الهيكل

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمديرية سونلغاز بالجلفة



المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق المؤسسة.

ثانيا: تحليل الهيكل:

تحتوي مديرية للتوزيع بالجلفة على العديد من الأقسام التي تتكامل فيما بينها تتمثل فيما يلي:

1- مدير مديرية التوزيع بالجلفة: وهو المكلف الأول بالإشراف على تسيير المؤسسة، يتم تعيينه بموجب مرسوم ويكمن دوره في القيام بتسيير المؤسسة ماليا وإداريا وتمثيل المؤسسة وهو الذي يتخذ القرارات الإدارية ويقوم بتعيين الموظفين ويتخذ الإجراءات اللازمة لضمان السير الحسن للمؤسسة ويعمل على المراقبة والتنسيق بين مجمل الأعمال الإدارية.

2- كاتبة مديرية: وهي كاتبة المدير وتقوم بعمل السكرتارية وهي بمثابة همزة وصل بين المدير والموظفين والعمال ومن بين مهامها الأساسية: الاهتمام بانشغالات المدير واستقبال مكالماته واستقبال شكاوى الزبائن وتحويلها للمدير.

3- مكلف بالشؤون القانونية: تقتصر مهامه على الدفاع عن مصالح المؤسسة عن طريق اللجوء إلى العدالة في حالة وجود شكاوى ضدها أو رفع شكاوى ضد الزبائن في حالة صدور بعض المشاكل منهم كسرقة الكهرباء والغاز ، البناء على شبكة الغاز ،تقديم الصكوك بدون رصيد.

4- مهندس الوقية و الأمن: حيث يقوم بإجراء دراسات شاملة للمكان المناسب لتوصيل الكهرباء ،مثل وضع عمود الكهرباء في المكان الملائم .

5- المكلف بالأمن الداخلي: ومهام المكلف بالأمن الداخلي تكمن في توفير الآمن والحماية داخل المؤسسة.

6- قسم العلاقات التجارية : لهذا القسم أهمية كبيرة نظرا لعلاقته مع الأقسام الأخرى ،ويقوم بمهام تسييرية أخرى تقنية وعلى مستوى هذا القسم نجد:

أ- **مصلحة تقني تجاري:** ويوجد على مستوى هذه المصلحة فوجين:

- فوج توصيل الغاز و الكهرباء للزبائن الجدد .
- فوج ترقية المبيعات.

ب- مصلحة الزبائن: ونجد على مستوى هذه المصلحة عدة أفواج هي:

- فوج الفوترة والضغط المنخفض للزبائن العاديين والإدارات (A.D)
- فوج الفوترة للتوتر والضغط المتوسط .
- فوج تغطية الديون.

7- قسم الدراسات وتنفيذ الأشغال للكهرباء و الغاز: تتمثل مهام هذا القسم في استقبال طلبات الدراسات رفقة الملف من طرف قسم العلاقات التجارية فتقوم بمعاينة الموقع والدراسة ثم إنشاء التقويم اللازم للعملية.

8- مصلحة استغلال الأنظمة المعلوماتية: يعمل على إصدار مذكرات لمختلف الوكالات تحمل أوقات جمع حسابات الاستهلاك الجديدة للغاز والكهرباء بتحديد الاستهلاك الفعلي بطرح القديم من الجديد.

وعلى مستوى هذا القسم يتم إعداد فاتورة مبيعات وصيانة شبكة الإعلام الآلي وتسهيل الاتصال بالمديرية العامة للشركة.

9- قسم تقنيات الغاز: وهو قسم له مهام تقنية حيث يقوم بدراسات أولية لتوصيل الغاز والصيانة ونجد في هذا القسم:

أ- استغلال ومراقبة شبكة الغاز.

ب- فرع الخرائطية.

ت- تسيير المنشآت.

10- قسم تقنيات الكهرباء : ويقوم هذا القسم بدراسة الشبكة الكهربائية لتحسين نوعية الخدمات وصيانة الشبكات وصيانة الشبكة ونجد فيه :* استغلال ومراقبة الشبكة الكهربائية .

أ- تسيير المحولات الكهربائية.

ب- تسيير المنشآت.

ت- فرع الخرائطية .

11-مصلحة الوسائل العامة : مهام هذا القسم تتلخص في تأثيث المديرية وإصلاح وصيانة آلات ومنشآت المؤسسة وتسيير حضيرة السيارات و تنقسم الى فريق حضيرة السيارات و فريق الأشغال العمومية.

12-قسم المالية والمحاسبة: يكسب قسم المالية والمحاسبة أهمية بالغة في اي مؤسسة مهما كان طابعها صناعي أو تجاري فهو يعتبر العصب الرئيسي والحساس ،وذلك لأن السير الحسن والمنظم لهذا القسم يعكس مدى دقة سير هذه المؤسسة.

13-قسم الموارد البشرية : D.R.H: يُعد قسم الموارد البشرية من الأقسام الحيوية داخل مؤسسة سونلغاز توزيع بالجلفة، نظرًا لدوره المحوري في تسيير العنصر البشري وتلبية احتياجات المؤسسة في هذا المجال. يُعنى هذا القسم بإدارة شؤون المستخدمين، بما في ذلك:

- إعداد الرواتب ومعالجتها.
- متابعة المسار المهني للعمال.
- تدبير العطل وتحرير شهادات العمل.
- تطبيق القوانين الداخلية للمؤسسة.
- إعداد المخططات والكشوف السنوية الخاصة بتنمية الموارد البشرية.

كما يسهر القسم على تطوير الحياة المهنية للمستخدمين من خلال التكوين، الترقية، والتأمين، إضافة إلى مهام التوظيف والاستقبال والتنصيب والتحويل.

ويضم قسم الموارد البشرية مصلحتين رئيسيتين:

- مصلحة التنمية والتكوين.
- مصلحة تسيير الموارد البشرية.

إلى جانب نشاط دعم تنمية الموارد البشرية، يعمل القسم أيضًا على التحضير والتوجيه والمراقبة لمختلف عمليات التوظيف والتكوين، ويضمن التنسيق والرقابة على تسيير المستخدمين عبر مختلف الإدارات.

المبحث الثاني: واقع تطبيق محاسبة الأدوات المالية في مؤسسة سونلغاز

يُعدّ تحليل الواقع المحاسبي للأدوات المالية داخل المؤسسة خطوة أساسية لفهم مدى تطبيق المعايير والممارسات المالية الحديثة. وفي هذا الإطار، يتناول هذا المبحث الوضعية الفعلية لمؤسسة سونلغاز من حيث تسجيل واستخدام الأدوات المالية ضمن قوائمها المالية. كما يُسلّط الضوء على أوجه القصور وآثارها على جودة التقارير المالية.

المطلب الأول: محاسبة الأدوات المالية المتعلقة بالميزانية (الأصول والخصوم)

تُعد الأدوات المالية من المكونات الأساسية في الهيكل المالي للمؤسسات، سواء كانت ضمن الأصول أو الخصوم. فهي تُمثل وسيلة لإدارة الموارد، التحكم في السيولة، وتحقيق التوازن المالي. في هذا المطلب، سنقوم بتحليل مدى إدراج واستخدام مؤسسة سونلغاز للأدوات المالية في جانب الميزانية، مع التركيز على تمثيلها المحاسبي، وأثر ذلك على جودة الإفصاح والمعلومات المالية المقدمة.

الفرع الأول: محاسبة الأدوات المالية المتعلقة بالأصول

أولًا: تحليل بنود الأصول المالية غير الجارية

تشمل الأدوات المالية في الأصول المالية غير الجارية ضمن الميزانية المحاسبية ما يلي:

- الأسهم في شركات أخرى (Titres de participation)
- القروض الممنوحة (Prêts à long terme)
- السندات المحتفظة بها إلى تاريخ الاستحقاق (Titres immobilisés)
- مساهمات في شركات مرتبطة (Titres mis en équivalence)

وبالرجوع إلى الميزانية المحاسبية لسنة 2024، نلاحظ الغياب التام لهذه الأدوات، حيث جاءت كل الحسابات المرتبطة بـ "Immobilisations financières" بقيم صفرية:

الجدول رقم (05): الأصول المالية غير الجارية وفق عرضها في ميزانية شركة سونلغاز

	2024	2023
Immobilisations financières		
Titres mis en équivalence	0	0
Titres de participation et créances rattachées	0	0
Autres titres immobilisés	0	0
Prêts et autres actifs financiers non courants	0	0
TOTAL	00	00

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

هذا الغياب يوحي بأن سونلغاز لا تعتمد على الأدوات المالية كوسيلة لتنويع استثماراتها أو تحسين عوائدها طويلة الأجل. وفي مؤسسة بحجم سونلغاز، والتي تُعتبر من بين أكبر الشركات العمومية في الجزائر، فإن غياب هذا النوع من الأصول يُعد مؤشرًا على تبني سياسة مالية محافظة جدًا، تركز على الأنشطة التشغيلية فقط، دون أي توجه نحو الاستثمار المالي.

ثانيا: تحليل بنود الأصول المالية الجارية

تشمل الأدوات المالية في الأصول الجارية (les actifs financiers courants) كل من:

- الاستثمارات قصيرة الأجل في أدوات مالية قابلة للتسيير (Placements à court terme)
- الحسابات البنكية والنقدية (Trésorerie)

من الميزانية لسنتي 2023 و2024 نجد ما يلي:

الجدول رقم (06): الأصول المالية الجارية وفق عرضها في ميزانية شركة سونلغاز

	2024	2023
Immobilisations financières		
• Placements et autres actifs financiers courants	0	0
• Trésorerie	198643247,41	149153774,34
TOTAL	198643247,41	149153774,34

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق المؤسسة.

المؤسسة لا تقوم بأي استثمارات قصيرة الأجل، وتعتمد فقط على السيولة النقدية كوسيلة وحيدة لإدارة الأموال الجارية، وهو ما يعكس غياب انفتاحها على الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق على المدى القصير، هذا التوجه يُفقد المؤسسة إمكانية تحسين عوائد

الفوائض النقدية، ويحد من قدرتها على إدارة المخاطر المرتبطة بالتقلبات السوقية، كما يحرمها من تحقيق التوازن المطلوب بين السيولة والربحية. في المقابل، فإن الاعتماد الكلي على الخزينة دون أي توظيف مالي فعّال قد يؤدي إلى خسارة فرص مالية هامة، لاسيما في بيئة اقتصادية تتسم بارتفاع معدلات الفائدة أو معدلات التضخم.

الفرع الثاني: محاسبة الأدوات المالية المتعلقة بالخصوم.

أولاً: عرض وتفسير بيانات الخصوم المالية

من خلال تحليل البيانات الواردة في ميزانية مؤسسة سونلغاز لسنتي 2023 و2024، يتضح أن أبرز عنصر له طابع مالي في جانب الخصوم يتمثل في الحساب رقم 16 (Emprunts et dettes financières قروض وديون مالية)، حيث بلغت قيمته:

195.139.809,86دج في سنة 2024، مقارنة بـ 167.387.116,74دج في سنة 2023.

يشير هذا الحساب إلى وجود التزامات مالية طويلة الأجل على المؤسسة، يُفترض أنها تمثل قروضًا بنكية أو ديونًا مماثلة، مما يبين لجوء المؤسسة إلى أدوات تمويلية خارجية لتغطية احتياجاتها الاستثمارية أو التشغيلية.

إلى جانب هذا الحساب، تضم الميزانية عدداً من البنود الأخرى في جانب الخصوم، مثل:

- الحسابات الدائنة المرتبطة بالموردين(Fournisseurs et comptes rattachés)
- الضرائب والرسوم المستحقة(Impôts)
- الديون تجاه شركات المجموعة(Dettes sur sociétés du Groupe et associés)
- الديون الأخرى(Autres dettes)

غير أن هذه البنود تندرج غالبًا ضمن الالتزامات التشغيلية أو الجبائية، ولا تُصنف كأدوات مالية تمويلية بالمفهوم الضيق المعتمد في المعايير الدولية.

ثانيًا: ضعف استخدام الأدوات المالية المتقدمة في الخصوم

رغم تسجيل مبلغ معتبر في الحساب 16، إلا أن الدراسة التطبيقية كشفت عن نقص واضح في المعلومات المحاسبية المرتبطة بهذه الأداة المالية .لم يُتح للمؤسسة الباحثة في إطار هذا العمل الاطلاع على تفاصيل محددة حول طبيعة هذه القروض، مثل:

- جهة التمويل (مصرف، مؤسسة عمومية... إلخ)
- شروط السداد (مدة، أقساط، معدل فائدة)
- الضمانات المرتبطة بالقرض، إن وُجدت
- التصنيف المحاسبي حسب القيمة العادلة أو التكلفة المطفأة.

وهو ما يعكس ضعفًا في نظام الإفصاح المالي للمؤسسة في هذا المجال، ويطرح إشكالية على مستوى شفافية المعالجة المحاسبية.

من جهة أخرى، لم تُسجّل أي مؤشرات على استخدام أدوات مالية مشتقة أو متقدمة، مثل:

- السندات القابلة للتحويل (Obligations convertibles)
- أدوات التحوط (Instruments de couverture)
- العقود المستقبلية (Contrats à terme)
- الخيارات المالية (Options)

وهو ما يؤكد محدودية استخدام الأدوات المالية المركبة ضمن جانب الخصوم، واقتصار المؤسسة على أدوات تمويل تقليدية.

المطلب الثاني: تحليل أثر الأدوات المالية على نتائج المؤسسة من خلال الإيرادات والمصاريف المالية.

تُعد النتيجة المالية مؤشرًا مهمًا لأداء المؤسسة المالي، وتتأثر مباشرة بالإيرادات والمصاريف المالية المرتبطة بالأدوات المالية. في هذا المطلب، سيتم تحليل هذه العناصر خلال الفترة (2020–2022) لتقييم أثرها على نتائج مؤسسة سونلغاز.

تُظهر البيانات المحاسبية الخاصة بمؤسسة سونلغاز خلال السنوات الثلاث (2020–2022) تسجيل كل من حسابي الإيرادات المالية (Produits Financiers) والمصاريف المالية (Charges Financières) ضمن جدول حساب النتائج، ويُعتبر هذان الحسابان من العناصر الأساسية التي تعكس أثر المعاملات المالية، خاصة تلك المرتبطة بالأدوات المالية.

فمن جهة، تشمل الإيرادات المالية (حساب 76) كل من الفوائد المحصلة، الأرباح الناتجة عن بيع الأدوات المالية، وتوزيعات الأرباح من استثمارات مالية. ومن جهة أخرى، تتضمن المصاريف المالية(حساب 66) الفوائد المدفوعة على القروض، الخسائر الناتجة عن فروق العملة، وخسائر إعادة تقييم أو بيع الأدوات المالية.

وعند تحليل نتائج المؤسسة، نلاحظ ما يلي:

أولا: سنة 2020 :

لم تُسجل المؤسسة أي إيرادات مالية (0.00 دج)، في حين بلغت المصاريف المالية 144.824,92دج، ما أدى إلى نتيجة مالية سالبة قدرها 144.824,92–دج.

ثانيا: سنة 2021:

سجّلت المؤسسة إيرادات مالية بقيمة 637.800 دج، مقابل مصاريف مالية بلغت 1.133.264,87دج، ما نتج عنه نتيجة مالية سالبة قدرها 495.464,87–دج.

ثالثا: سنة 2022:

لم تسجّل أي إيرادات مالية (0.00 دج)، بينما ارتفعت المصاريف المالية بشكل ملحوظ لتصل إلى 2.567.012,97دج، مما أدى إلى نتيجة مالية سالبة هي الأكبر خلال الفترة، بقيمة 2.567.012,97–دج.

تعكس هذه النتائج وجود أعباء مالية معتبرة تتحملها المؤسسة، ناتجة أساسًا عن فوائد القروض والتزامات مالية أخرى، في ظل غياب واضح لأي إيرادات مالية ناتجة عن استثمارات أو أدوات مالية، خاصة في سنتي 2020 و2022.

ونلاحظ أن المؤسسة لم تُدرج أي أدوات مالية ضمن أصولها أو خصومها، مما يدل على عدم اعتمادها على هذا النوع من الأدوات كوسيلة لتحسين أدائها المالي أو تنويع مصادر دخلها. أما الإيرادات المالية المسجلة في سنة 2021، فقد تكون ناتجة عن تعامل ظرفي (مثل فوائد بنكية)، ولا تعكس سياسة مالية مستمرة أو واضحة في مجال الاستثمار المالي.

المطلب الثالث: مدى استخدام محاسبة الأدوات المالية وفق المعايير الدولية وأثرها على جودة التقارير المالية

من خلال تحليل الميزانية الختامية لمؤسسة سونلغاز لسنتي 2023 و2024، يتضح غياب شبه كلي للأدوات المالية سواء على مستوى الأصول أو الخصوم، باستثناء بند القروض ضمن الحساب (16)، والذي يفتقر إلى التفاصيل الكافية. وقد أثر هذا الغياب سلبًا على جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية للمؤسسة، مما انعكس على عدة مستويات أساسية تتعلق بالشفافية، والملاءمة، والتحليل، والمصداقية.

أولًا: واقع تبني المعايير الدولية المتعلقة بالأدوات المالية في المؤسسة

عند مقارنة القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز بمتطلبات المعايير الدولية المرتبطة بالأدوات المالية، خصوصًا IFRS 9 و IFRS 7، يظهر عدم تطبيق فعلي لهذه المعايير بالشكل المطلوب:

- لا يتم تصنيف أو قياس الأدوات المالية وفقًا للفئات المعترف بها دوليًا، مثل "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" أو "الاحتفاظ حتى الاستحقاق."
- لا يوجد أي إفصاح عن المخاطر المالية أو السياسات المتعلقة بإدارتها، مثل مخاطر الائتمان، والسيولة، وتقلبات السوق.
- تغيب تمامًا المعلومات المفصلة حول الالتزامات المالية، الأمر الذي يُخالف متطلبات العرض والتمييز بين أدوات الدين وحقوق الملكية كما يفرضه IAS 32.

هذا الوضع يُظهر أن المؤسسة لا تعتمد إطارًا محاسبيًا حديثًا ومتوافقًا مع الممارسات الدولية، مما يؤدي إلى تقديم صورة مالية غير مكتملة أو غير دقيقة.

ثانيًا: أثر عدم تبني المعايير الدولية المتعلقة بالأدوات المالية على جودة المعلومات المالية

غياب الأدوات المالية، سواء في الممارسة الفعلية أو في الإفصاح، ينعكس سلبًا على جودة التقارير المالية ويؤثر في فعاليتها كمصدر معلومات. ويمكن تلخيص ذلك في المحاور التالية:

1- نقص الشفافية والإفصاح المالي:

غياب التفاصيل المتعلقة بالأدوات المالية المستخدمة – إن وُجدت – يحجب معلومات جوهرية عن المستخدمين، مثل مصادر التمويل، تكاليفه، أو شروطه، وهو ما يُضعف الثقة في مصداقية التقارير ويُعقد عملية التحليل المالي.

2- ضعف الملاءمة لاتخاذ القرار:

المعلومات المتوفرة في التقارير الحالية لا تُمكّن متخذي القرار من تقييم وضعية المؤسسة بدقة، خاصة في ما يتعلق بالقدرة التمويلية، هيكل التمويل، والتزامات المؤسسة، ما يحد من فعالية القرارات المالية والاستثمارية المبنية عليها.

3- تدني القدرة على التنبؤ والتحليل المالي:

الأدوات المالية تُعد من المؤشرات المستقبلية المهمة التي تسمح بفهم مرونة المؤسسة أمام المتغيرات الاقتصادية. وغيابها يجعل التحليل المالي أقرب إلى التوصيف منه إلى التنبؤ، ويُقلّل من دقة التخطيط طويل الأمد.

4- غياب الرؤية الحقيقية للمخاطر المالية:

لا توفر التقارير الحالية أي معلومات حول طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، سواء كانت مخاطر تمويلية أو تشغيلية، نتيجة لعدم إدراج أدوات تحوّط أو تغطية أو حتى تصنيف دقيق للخصوم، وهو ما يُضعف قدرة المستخدمين على تقييم مستوى الاستقرار المالي.

5- انخفاض مصداقية القوائم المالية

عندما تغيب المعايير الدولية والتفصيل المحاسبي عن التقارير، تقل مصداقيتها في نظر المدققين والمستثمرين والممولين، خاصة في السياقات التي تتطلب التزامات تمويلية أو شراكات خارجية.

6- صعوبة المقارنة مع مؤسسات مماثلة:

المؤسسات المنافسة التي تطبق المعايير الدولية تقدم تقارير ذات مستوى أعلى من الشفافية والتفصيل، مما يجعل مقارنتها مع مؤسسة مثل سونلغاز أمرًا غير ممكن على أسس موحدة، وهو ما يُضعف من موقعها في السوق.

المبحث الثالث: نموذج مقترح حول تطبيق محاسبة الأدوات المالية في المؤسسة

بهدف تجاوز غياب الأدوات المالية في التقارير الرسمية لمؤسسة سونلغاز، تم إعداد نموذج تطبيقي افتراضي يُظهر كيف يمكن إدراج هذه الأدوات في الأصول والخصوم، مع معالجة محاسبية متوافقة مع النظام المالي المحاسبي. يهدف هذا النموذج إلى إبراز أثر استخدام الأدوات المالية على تحسين جودة المعلومات والتقارير المالية.

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية المتعلقة بالأصول الجارية

سنعرض في هذا المطلب نموذجًا تطبيقيًا لحيازة قيم توظيف منقولة، بهدف توضيح المعالجة المحاسبية لهذه الأداة المالية وأثرها على التقارير المالية.

أولا: مثال تطبيقي

نفترض أن المؤسسة قامت خلال السنة المالية 2024 باستثمار جزء من فائض الخزينة في قيم توظيف منقولة مصدرة من شركة BETA SPA، وذلك في إطار سياسة استثمارية مؤقتة تهدف إلى تحقيق عوائد مضمونة دون المساس بالسيولة العامة للمؤسسة.

تم اقتناء هذه القيم بتاريخ 01 أفريل 2024 بقيمة اسمية قدرها 5.000.000 دج، مع معدل فائدة سنوي قدره 6%، ومدة استحقاق تعادل 12 شهرًا. تم تصنيف هذه القيم المالية

ضمن الحساب 508 – قيم التوظيف المنقولة– باعتبارها جزءًا من الأصول المالية المتداولة، وفي نهاية السنة المالية 2024/12/31، سُجّلت زيادة في القيمة السوقية لهذه القيم لتبلغ 5.300.000 دج، مما استدعى إجراء إعادة تقييم بالقيمة العادلة وفق ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي SCF.

ثانيا: شرح العملية المالية.

تعد القيم المنقولة للتوظيف أداة مالية تُستخدم للاستثمار قصير أو متوسط الأجل، وتمنح المؤسسة فوائد سنوية ثابتة يتم تحصيلها في نهاية فترة الاستحقاق أو بشكل دوري حسب شروط الإصدار، في هذه المحاكاة، ستقوم المؤسسة بما يلي:

- تسجيل اقتناء هذه القيم في الميزانية.
- إثبات الفوائد المستحقة عند نهاية السنة المالية.
- تقييم أثر هذا الاستثمار على التقارير المالية.

ثالثا: المعالجة المحاسبية

كان التسجيل المحاسبي للمؤسسة كما يلي:

1– عند اقتناءها بتاريخ 2024-04-01:

م	رقم الحساب د	2024-04-01	المبالـــغ م	المبالـــغ د
	508	حـ/ قيم منقولة والديون المشابهة	5.000.000	
	512	حـ/البنك		5.000.000
		الحيازة على قيم منقولة للتوظيف		

2– تسجيل الفوائد المستحقة في نهاية السنة 2024/12/31:

نحسب الفائدة المستحقة للفترة الممتدة من 2024/04/01 إلى 2024/12/31 أي 9 أشهر:

- الفائدة السنوية الكاملة = 5.000.000 × 6% = 300.000 دج
- الفائدة عن 9 أشهر = 300.000 × (12/9) = **225.000 دج**

م رقم الحساب د		2024-12-31	م المبالـــغ د	
4870		حـ/ الإيرادات المقيدة سلفا	225.000	
	762	حـ/عائدات الأصول المالية		225.000
		إثبات الفوائد على القيم المنقولة للتوظيف		

ملاحظة: الحساب 4870 يرصد مباشرة مع الحسابات المالية عند قبض الفوائد فعليا

3- التقييم في نهاية السنة بالقيمة العادلة:

رقم الحساب		2024-12-31	م المبالـــغ د	
508		حـ/ قيم منقولة والديون المشابهة	300.000	
	765	حـ/ فارق التقييم عن الأصول المالية- فائض القيمة		300.000
		تقييم الأصول المحتفظ بها للمتاجرة		

ملاحظة: في حالة انخفاض القيمة العادلة للأصل المالي عن القيمة الدفترية، يُسجل الفرق كخسارة في الحساب 665 – نواقص قيمة الأصول المالية مدينا.

المطلب الثاني: نموذج تطبيقي للمعالجة المحاسبية للأدوات المالية المتعلقة بالقروض والمشتقات المالية.

تعتمد المؤسسات على القروض والمشتقات المالية كوسائل لتمويل نشاطها أو التحوط من المخاطر. يهدف هذا النموذج التطبيقي إلى إبراز كيفية المعالجة المحاسبية لهذه الأدوات وفقًا للمعايير المعتمدة.

الفرع الأول: معالجة محاسبية لأداة مالية ضمن الخصوم غير الجارية

تُعد القروض والديون المماثلة من الأدوات المالية الشائعة التي تعتمدها المؤسسات لتغطية احتياجاتها التمويلية طويلة الأجل.

أولا: مثال تطبيقي

نفترض بتاريخ 02 جانفي 2024، تحصلت مؤسسة سونلغاز على قرض بنكي طويل الأجل بقيمة 195.139.809,86 دج، بفائدة سنوية 8%، يُسدد خلال 5 سنوات عبر دفعات

سنوية ثابتة قدرها 39.027.961,97 دج، تبدأ من السنة المالية 2025 وتنتهي في 2029.

1- المعالجة المحاسبية عن الإعتراف الأولي: يسجل قيد الإعتراف التالي:

رقم الحساب		2024-01-02	م	المبالـــغ	د
512		حـ/ البنك		195.139.809,86	
	164	حـ/ القروض			195.139.809,86
		"إثبات تحصيل القرض"			

2- المعالجة المحاسبية عن الإعتراف الاحق: بعد تسجيل القرض البنكي في مرحلة الاعتراف الأولي، يُعالج لاحقًا وفقًا للنظام المحاسبي المالي من خلال إعداد جدول إهلاك يوزع الدفعات السنوية إلى فائدة تُسجل كمصروف مالي، وقسط أصل يُخصم من الالتزام المالي، ويكون جدول اهتلاك القرض على النحو التالي:

الجدول رقم (06): جدول إهتلاك القرض

السنوات	قيمة القرض بداية المدة (1)	الدفعات (2)	الفائدة المدفوعة (03)= (01)× % (ف.إ)	الإطفاء من قسط الدين (04)=(2) -(03)	قيمة القرض نهاية المدة (05)
5 N	ق.الاسمية للقرض				
تاريخ الاستحقاق					0

بعد تحديد مكونات كل دفعة سنوية من خلال الجدول أعلاه، يمكن تسجيل المعالجات المحاسبية الخاصة بكل سنة كما يلي:

م رقم الحساب د		---------5N/12/31---------	م المبالـــغ د	
661		حـ/أعباء الفوائد	xx	
164		حـ/القروض / الديون الأخرى	xx	
	512 أو	حـ/البنك أو		xx
	1688	حـ/الفوائد المستحقة على القروض والديون المماثلة		xx
		إثبات الدفعة من القروض والديون		

الفرع الثاني: المعالجة محاسبية للمشتقات المالية

رغم أن مديرية التوزيع سونلغاز بالجلفة، وكذا مختلف المؤسسات الجزائرية، لا تتعامل فعليًا بالمشتقات المالية بسبب غياب سوق منظم لهذا النوع من الأدوات في الجزائر، فقد قمنا بإعداد نموذج تطبيقي افتراضي، بهدف دعم الجانب النظري للمذكرة، وإبراز كيفية المعالجة المحاسبية لهذه الأدوات وفقًا للنظام المحاسبي المالي الجزائري .(SCF) ويُعد هذا النموذج محاولة لتوضيح إمكانية تطبيق هذه الآليات في المستقبل في حال توفر البيئة المناسبة لذلك.

أولا: مثال تطبيقي

في 15/09/2024، أبرمت شركة سونلغاز عقدًا مع شركة أوروبية لتوريد 500 وحدة من المواد الطاقوية الأساسية، بسعر 20 يورو للوحدة، على أن يتم التسليم في 15/02/2025. وللتحوط من ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدينار الجزائري، قررت سونلغاز بتاريخ 20/09/2024 شراء عقد مستقبلي يمنحها الحق في شراء 10.000 يورو بسعر صرف ثابت قدره 220 دج/يورو، على أن يتم التنفيذ بتاريخ 15/02/2025.

وقد دفعت الشركة هامش ضمان يمثل 5% من القيمة الإجمالية للعقد.

معلومات إضافية:

- في 2024/10/15انخفض سعر صرف اليورو، وأصبح شراء 10.000 يورو يكلف 2.150.000 دج فقط.
- وفي 2024/12/31ارتفع سعر صرف اليورو إلى 230 دج.

ثانيا: المعالجة المحاسبية

1- عند الإعتراف الأولي: تسجل عملية اقتناء العقود المستقبلية بقيمة هامش الأمان:

القيمة الإجمالية للعقد = 10.000 يورو × 220 دج = 2.200.000 دج

هامش الضمان (5%) = 110.000 دج

رقم الحساب		2024-09-20	المبالـــغ م	المبالـــغ د
521		حـ/ أدوات مالية مشتقة- عقود مستقبلية	110000	
	512	حـ/ البنـــك		110000
		"شراء عقود مستقبلية للتغطية من تقلبات أسعار صرف اليورو"		

2- الإعتراف اللاحق:

- في 2024/10/15 : القيمة السوقية للعقد انخفضت إلى **2.150.000** دج أي خسارة للشركة بقيمة **50.000 دج** وبالتالي يسجل القيد التالي:

رقم الحساب		2024-10-15	المبالـــغ م	المبالـــغ د
668		حـ/ أعباء مالية أخرى	50000	
	5212	حـ/ أدوات مالية مشتقة- عقود مستقبلية		50000
		"إثبات خسائر العقود المستقبلية"		

- في 2024/12/31 :

سعر الصرف الجديد= 230 دج لـ 1 يورو

القيمة السوقية = 10.000 × 230 = 2.300.000 دج

الربح = 2.300.000 - 2.200.000 = **100.000 دج**

رقم الحساب		2024-12-31	المبالـــغ م	المبالـــغ د
5212		حـ/ أدوات مالية مشتقة- عقود مستقبلية	100000	
	762	حـ/ إيرادات محققة أخرى		100000
		"إثبات ربح في العقود المستقبلية"		

المطلب الثالث: أثر إدراج الأدوات المالية على جودة المعلومات والتقارير المالية

بعد إعداد نماذج تطبيقية افتراضية توضح كيفية تسجيل الأدوات المالية سواء في جانب الأصول أو الخصوم، أصبح من الممكن تقييم أثر المعالجة المحاسبية لهذه الأدوات على القوائم المالية للمؤسسة، وخاصة فيما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية ودورها في تحسين شفافية ومصداقية التقارير المالية.

أولا: أثر المعالجة المحاسبية للأدوات المالية على الميزانية والمركز المالي

يؤدي إدراج الأدوات المالية وفقًا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي (SCF) إلى تحسين عرض المركز المالي للمؤسسة، وذلك من خلال:

- تقديم صورة دقيقة وشاملة للوضعية المالية، حيث يتم الاعتراف بالأصول والخصوم المالية بما يعكس التزامات المؤسسة وحقوقها الحقيقية.
- تحسين مؤشرات الأداء المالي من خلال تضمين أدوات تمويلية واستثمارية كانت مهملة أو غير ظاهرة في التقارير.
- تحسين إدارة المخاطر من خلال أدوات تحوط مثل المشتقات المالية التي تساعد المؤسسة على مواجهة تقلبات السوق.

ثانيا: انعكاس المعالجة المحاسبية للأدوات المالية على جودة التقارير المالية

استخدام المعالجة الحديثة للأدوات المالية يُسهم في تعزيز خصائص جودة التقارير المالية على عدّة مستويات:

1- **الشفافية:** من خلال الإفصاح المفصّل عن طبيعة الأدوات المالية، قيمتها، وشروطها التعاقدية، إضافة إلى الكشف عن المخاطر المرتبطة بها (مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق...)، وهو ما توجبه متطلبات الإفصاح في معيار IFRS 7.

2- **الملاءمة:** حيث تُقدّم الأدوات المالية معلومات محدثة ترتبط بالقيمة العادلة، ما يُمكّن المستخدمين من تقييم الأداء المالي للمؤسسة وفق متغيرات السوق الراهنة، بدلًا من الاعتماد على بيانات قديمة.

3- الموثوقية: بفضل تطبيق مبادئ القياس القائمة على أسس موضوعية ومقبولة دوليًا (مثل القيمة العادلة أو التكلفة المطفأة)، ما يُقلل من احتمالية التحيّز أو التلاعب.

4- القابلية للمقارنة: حيث تضمن المعايير الدولية توحيد أساليب التصنيف والقياس والعرض، ما يسمح بمقارنة أداء المؤسسة مع نظيراتها محليًا ودوليًا على أساس مشترك.

وفيما يلي جدول يوضح مقارنة بين الواقع الفعلي والمخرجات المتوقعة من خلال المحاكاة، بهدف إبراز أثر كل منهما على جودة التقارير المالية:

الجدول رقم (07): مقارنة بين الواقع والنموذج وأثرها على جودة التقارير المالية

	الوضع الحالي في المؤسسة (دون أدوات مالية)	الوضع في النموذج (مع أدوات مالية)
تأثير الأدوات المالية على جودة التقارير المالية	محدود، التقارير تفتقر إلى الشفافية والموثوقية بسبب غياب القياس العادل وعدم الإفصاح عن المخاطر المالية	مرتفع، تعزيز الشفافية والدقة من خلال تصنيف وقياس الأدوات بالقيمة العادلة والإفصاح الكامل عن المخاطر
توفر المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالأدوات المالية	غير مطبقة فعليًا في التقارير المالية، الاعتماد على النظام التقليدي فقط	تم تطبيق معايير IFRS 9 وIFRS 7و IAS 32 بشكل منهجي مما أدى إلى تحسين العرض والإفصاح
دعم اتخاذ القرار	محدود، بسبب نقص المعلومات الملائمة والموثوقة وصعوبة تقييم الوضع المالي الحقيقي	فعال، توفرت معلومات آنية وواقعية ساعدت على تقييم المخاطر والفرص واتخاذ قرارات رشيدة

خلاصة الفصل:

سلّط الفصل الثالث من هذه المذكرة الضوء على الجانب التطبيقي لموضوع "دور محاسبة الأدوات المالية في تحسين جودة التقارير المالية"، من خلال دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وتحليل واقع استخدامها الفعلي للأدوات المالية ضمن الأصول والخصوم. وقد بيّن التحليل غيابًا شبه تام لهذه الأدوات، باستثناء بعض القروض التقليدية التي لم تحظَ بالمعالجة المحاسبية الكافية، إلى جانب غياب تطبيق المعايير الدولية، ما أثّر سلبًا على مستوى الشفافية والإفصاح في التقارير المالية.

ولتجاوز هذا القصور، تم تقديم نماذج تطبيقية توضّح كيفية إدراج أدوات مالية متنوعة في القوائم المالية، شملت استثمارات مالية قصيرة الأجل، وقروضًا طويلة الأجل، ومشتقات مالية للتحوط، وذلك وفقًا لمبادئ النظام المحاسبي المالي الجزائري، وبما ينسجم مع متطلبات القياس والاعتراف الحديثة. وقد مكّنت هذه النماذج من تحسين عرض المركز المالي ورفع مستوى دقة المعلومات المالية.

وأظهرت المقارنة بين الواقع الفعلي والنماذج التطبيقية أن المعالجة السليمة للأدوات المالية تُسهم بفعالية في تحسين جودة التقارير المالية من حيث الشفافية والمصداقية ودعم اتخاذ القرار، مما يبرز أهمية تبني ممارسات محاسبية متطورة تتماشى مع المعايير الحديثة وتلبي متطلبات المحيط الاقتصادي الراهن.

خـــاتمـــة

خاتمة

تناولت هذه المذكرة موضوع "دور محاسبة الأدوات المالية في تحسين جودة التقارير المالية"، من خلال الجمع بين الجانب النظري الذي عالج مفاهيم الأدوات المالية والمعايير المحاسبية ذات الصلة، والجانب التطبيقي الذي ركّز على واقع مؤسسة سونلغاز من حيث استخدام هذه الأدوات. وقد أظهر التحليل وجود فجوة بين الإطار النظري والممارسة الفعلية، مما انعكس على جودة التقارير المالية المعدّة من قبل المؤسسة. في المقابل، مكّنت النماذج التطبيقية من إبراز أهمية إدراج الأدوات المالية ومعالجتها المحاسبية بشكل صحيح وفق النظام المحاسبي المالي. وتُمهد هذه الدراسة من خلال ما توصلت إليه إلى عرض مجموعة من النتائج والمقترحات والآفاق المستقبلية.

1- إختبار صحة الفرضيات:

- **الفرضية 01:** إن الفرضية التي تنص على أن تنوع الأدوات المالية واختلاف خصائصها ينعكس مباشرة على كيفية معالجتها محاسبيًا تُعد فرضية صحيحة ومدعومة بالمحتوى النظري للمذكرة. حيث تبيّن أن الأدوات المالية تنقسم إلى أنواع متعددة كأدوات الملكية، أدوات الدين، والمشتقات المالية، ولكل منها خصائص محاسبية متميزة تؤثر على طريقة الاعتراف والقياس. كما أبرزت الدراسة التباين بين النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي يعاني من الجمود وضعف التفصيل، وبين المعايير الدولية التي تقدم إطارًا محكمًا لكل نوع من الأدوات، مما يؤكد أن التصنيف المحاسبي الدقيق ضروري لتحقيق الإفصاح المحاسبي الشامل والموثوق.

- **الفرضية 02:** تُعتبر الفرضية الثانية التي تربط بين جودة التقارير المالية ودرجة الالتزام بالمعايير المحاسبية، خصوصًا المتعلقة بالأدوات المالية، فرضية صحيحة. فقد أوضحت المذكرة أن جودة التقارير تعتمد على معايير مثل الشفافية، القابلية للفهم، الملاءمة، والموثوقية. وتُعد المعالجة المحاسبية الدقيقة للأدوات المالية أحد العوامل الأساسية لتعزيز هذه الجوانب. كما أن المعايير الدولية، لا سيما IFRS 7 ، تلزم المؤسسات بالإفصاح عن

طبيعة الأدوات المالية ومخاطرها وقيمتها العادلة، ما يُساهم بشكل مباشر في رفع جودة التقارير، وبالتالي يدعم اتخاذ قرارات رشيدة من قبل الجهات المعنية.

- **الفرضية03:** الفرضية التي تفيد بعدم تطبيق نظام محاسبة الأدوات المالية بشكل كامل داخل مؤسسة سونلغاز، وما يترتب عن ذلك من تأثير سلبي على جودة التقارير المالية، هي فرضية صحيحة تؤكدها نتائج الدراسة التطبيقية. فقد كشفت المذكرة أن المؤسسة تعتمد أساسًا على النظام المحاسبي المالي الجزائري دون تطبيق فعلي لمعايير IFRS ، خاصة فيما يتعلق بالاعتراف بالقيمة العادلة والإفصاح عن المخاطر. هذا النقص في التطبيق ينعكس سلبًا على مستوى الشفافية والدقة في القوائم المالية، ما يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المتاحة للإدارة والرقابة، ويحد من فعاليتها في اتخاذ القرار.

2-***نتائج الدراسة:*** من خلال الجوانب النظرية والتطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

- النظام المحاسبي المالي الجزائري مستلهم من المعايير الدولية، لكنه يعاني من التأخر في التطوير وعدم التحديث منذ سنة 2010، مما عمّق الفجوة بينه وبين المعايير الدولية التي تتسم بالمرونة والتطور المستمر.
- لم يُخصّص النظام المحاسبي المالي معالجة كافية وشاملة للأدوات المالية، حيث يغيب فيه التصنيف الدقيق لبعض المفاهيم مثل الالتزامات المالية أو أدوات التحوط، بخلاف ما هو موجود في المعايير الدولية كا IFRS 9 و IAS 32.
- أغلب المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالأدوات المالية غير مطبقة أو مطبقة بشكل جزئي في المؤسسات الجزائرية، مما يؤثر سلبًا على جودة الإفصاح المالي وموثوقية التقارير.
- ضعف الأسواق المالية في الجزائر، وانعدام ثقافة الاستثمار، يُعد من بين العوامل الأساسية التي تعرقل تطبيق محاسبة الأدوات المالية بشكل فعلي داخل المؤسسات.
- كشفت دراسة حالة مؤسسة سونلغاز عن غياب شبه كلي للأدوات المالية ضمن القوائم المالية، باستثناء بعض القروض المسجلة دون تصنيف أو معالجة محاسبية مفصلة.

- عدم استخدام الأدوات المالية في المؤسسة انعكس على ضعف الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، وأضعف قدرتها على توفير معلومات مالية دقيقة وملائمة.
- أظهرت النماذج التطبيقية المعدّة أن إدراج الأدوات المالية (كالقيم المنقولة، القروض، والمشتقات المالية) ومعالجتها وفق النظام المحاسبي المالي، يُساهم في تحسين عرض المركز المالي.
- تبيّن من خلال هذه النماذج أن تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، والاعتراف بالفوائد والمخاطر المتعلقة بها، يرفع من مستوى الشفافية والمصداقية في التقارير المالية، وكذلك إدراجها في القوائم المحاسبية يدعم اتخاذ القرار داخل المؤسسة من خلال توفير معلومات مالية أكثر دقة وتوقعًا.

3- اقتراحات الدراسة:

بناءً على النتائج النظرية والتطبيقية التي توصلت إليها الدراسة، خاصة ما تم رصده من فجوة بين الإطار المحاسبي المطبق في الجزائر والمعايير الدولية، يمكن تقديم المقترحات التالية كسبل عملية لتحسين محاسبة الأدوات المالية وجودة التقارير المالية:

- ضرورة تعديل النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) من خلال إدراج فصل مستقل خاص بمحاسبة الأدوات المالية، يتضمن تصنيفات ومعالجات دقيقة للأصول والالتزامات المالية، على غرار ما هو معتمد في المعايير الدولية مثل IFRS 9 وIAS 32، بما يسهم في توحيد الفهم وتسهيل التطبيق داخل المؤسسات.
- إلزام المؤسسات الاقتصادية، خصوصًا العمومية، بإعداد تقارير مالية أكثر تفصيلًا وشمولًا بخصوص الأدوات المالية، بما يشمل الاعتراف والقياس والإفصاح عنها، وذلك وفقًا للمعايير الدولية، بهدف تحقيق الشفافية والمصداقية في عرض المركز المالي.
- تفعيل سوق مالية نشطة ومنظمة في الجزائر من خلال تنسيق الجهود بين وزارة المالية وبنك الجزائر وهيئة ضبط السوق المالية، لتشجيع إصدار وتداول الأدوات المالية (أسهم، سندات، مشتقات...)، مما يدفع المؤسسات إلى إدراجها في تقاريرها المالية.

- إطلاق مشروع لتحديث ورقمنة النظام المحاسبي المالي الجزائري، بما يسمح بتكييفه بشكل دوري مع التغيرات المالية العالمية، على أن يتم هذا التحديث بمشاركة فعالة من الخبراء والأكاديميين والممارسين في مجال المحاسبة.
- استحداث خلايا داخلية للرقابة المالية داخل المؤسسات الكبرى، تُكلّف بمراجعة تطبيق محاسبة الأدوات المالية وتقييم مدى توافقها مع المعايير المعتمدة، وتقديم تقارير دورية للإدارة بهدف تحسين عملية اتخاذ القرار وتعزيز الحوكمة.

4- آفاق الدراسة:

يفتح موضوع "دور محاسبة الأدوات المالية في تحسين جودة التقارير المالية" آفاقًا بحثية واسعة نظرًا لتشعبه وارتباطه بالعديد من القضايا المحاسبية والمالية المعاصرة، خاصة في ظل التطورات المتسارعة للمعايير الدولية وتحديات التكيّف معها في البيئة الجزائرية.

ويمكن للدراسات المستقبلية أن تتناول مواضيع مكملة مثل:

- مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع المعيار الدولي IFRS 9 ؛
- إشكالية محاسبة المشتقات والتحوط في التقارير المالية الجزائرية؛
- أثر محاسبة الأدوات المالية على فعالية اتخاذ القرار – دراسة حالة ؛
- دور حوكمة الشركات في دعم تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

أ- الكتــب:

1- جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2014.

2- حماد طارق عبد العال، موسوعة المعايير المحاسبية، ج3، المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

3- خالد الجعارات، معايير التقارير المالية، مكتبة الجامعة، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة،2007.

4- دريد كامل أل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2007.

5- محمد رزق عبد الغفار وآخرون، إعداد وتحليل التقارير المالية، جامعة القاهرة – كلية التجارة، قسم المحاسبة، ط1، 2021/2020.

ب- مقالات ومجلات:

1- أحمد رجب محمد ندا وآخرون، المحاسبة عن الأدوات المالية وفقا لمعيار التقارير الدولية IFRS 09 وأثر ذلك على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة نظرية ميدانية)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة،العدد26، جامعة الأزهر، مصر، 2021.

2- إدريس موسى حامد، دور القوائم المالية في تحسين جودة التقارير المالية بالقطاع الصناعي: دراسة حالة شركة سابك للمواد البتروكيميائية بالمملكة العربية السعودية. المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد 6 (2)، 2024.

3- إسماعيل السيد نور الدين، محمد عبدالسلام البكري، ورجب أحمد محمد ندا، "المحاسبة عن الأدوات المالية وفقًا لمعيار التقارير المالية الدولي IFRS 9 وأثر ذلك على تحسين جودة المعلومات المحاسبية (دراسة نظرية وميدانية)"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر، ع 26، 2021.

4- أسيل نصر سعيد الخطيب، "أثر جودة التقارير المالية على قيمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج"(Tobin's q) ، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، مج 7، ع 2، 2023.

5- بدري سليماني ، فتاحي محمد، الأسهم الممتازة في القانون الجزائري (دراسة مقارنة)، مجلة القانون والمجتمع، المجلد 11، العدد01، 2023.

6- بلال شيخي ، والرجى منصور ناصر، تطورات المعايير المتعلقة بالأدوات المالية ما بين المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS وأثر ذلك على تنشيط الاستثمار في سوق الأوراق المالية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد الأول، العدد الأول، 2016.

7- توفيق، حاتم محفوظ محمد. أثر الخصائص التشغيلية للشركات على جودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية على الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. كلية التجارة، جامعة طنطا، 2018.

8- رابح طويرات، أهمية الموازنة بين خاصيتي الملائمة و الموثوقية في تعزيز جودة القوائم المالية بالمؤسسات الإقتصادية (دراسة على عجينة من مدققي الحسابات الخارجيين في الجزائر –المسيلة–)، مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة، المجلد 06 ،العدد 2 2021.

9- زياد أبو موسى، سعاد الأغا، المحاسبة البنكية وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية والتعديلات على معايير التقارير المالية، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 21، العدد 02، 2024.

10-عبد الحفيظ عبد الكريم، الأدوات المالية (مفهومها، وكيفية الإعتراف بها والإفصاح عنها في القوائم المالية)، مجلة أفاق اقتصادية، العدد 02، 2015.

11-عبد القادر حوة ، متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات إقتصادية، المجلد 25، العدد 02، جامعة الجلفة، بدون تاريخ نشر.

12-قسوم حنان، "أهمية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) في تحسين جودة القوائم المالية دراسة تحليلية لبعض المعايير"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 03، العدد 01، مارس 2019.

13-نور الدين أحمد قايد ، إسلام هلايلي ، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال و الاعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، المجلد الرابع ، العدد الأول، جوان 2019.

14-نور الدين سعيد، عز الدين فؤاد، واقع المحاسبة عن الأدوات المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري SCF ومعيار الإبلاغ المالي التاسع -IFRS 09 التوافق وقابلية التحديث، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد09، العدد02، 2024.

ت- رسائل وأطروحات ومذكرات:

1- أحمد بن عزيز ، سفيان بن الحاج ، أثر التحول الرقمي على جودة التقارير المالية: دراسة حالة مديرية الضرائب بتيارت، مذكرة ماستر، غير منشور، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2024.

2- أزهر سعدي حاتم، تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة و مخاطر السيولة وفق ifrs7 في جودة التقارير المالية و انعكاسه على تعظيم قيمة الشركة(دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .كربلاء .)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، تخصص محاسبة، 2024.

3- إسراء احمودة وآخرون، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وأثرها على القوائم المالية (دراسة مقارنة بين SCF و IFRS 09)، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص محاسبة، جامعة الوادي، 2023.

4- أسماء عاد، فوزية دويس، منية غوار، دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات –الوادي-)، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الوادي، 2018.

5- أميرة زايدي، سميحة بن صدقة، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة التقارير المالية: دراسة حالة – مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالمدية، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص محاسبة، جامعة المدية، 2023.

6- جمال معتوق، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، دراسة مقارنة بين سوقين ماليين، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، غير منشور ، جامعة المسيلة، 2016.

7- حامد أزهر صميدي ، "تأثير الإفصاح عن القيمة العادلة ومخاطر السيولة على وفق IFRS 7 في جودة التقارير المالية، وانعكاسه على تنظيم قيمة الشركة (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)"، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2024.

8- خروفة بوعكة ، دور التقارير المالية في تقييم وتحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، غير منشور ، جامعة ورقلة، 2012.

9- خولة بن خليفة ، سهام قمام ، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية – دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية. مذكرة ماستر، غير منشور ، جامعة جيجل،2022.

10-خولة خليفي ، سارة قحام ، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية – جيجل)، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص إدارة مالية، جامعة جيجل، 2021.

11-رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة ماجستير، غير منشور ، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة تبسة، 2011.

12-سحنون بونعجة ، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبية الدولية – بالإشارة إلى حالة الجزائر- مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص محاسبة ومالية، جامعة الشلف، 2011.

13-سهام شيخي ، عرباوي سهيلة، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماستر، غير منشور ، جامعة المدية، 2017.

14-سيرين حاج سعيد ، دراسة الأدوات المالية بين المعايير الدولية والمعايير المحلية، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ورقلة، 2023.

15-شمس الدين بخدة ، أمين محمدي ، محاسبة الأدوات المالية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، دراسة حالة شركة سوناطراك، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة عين تموشنت، 2020.

16-شيماء قربغلي ، محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة شركة BIOPHQRM SPA الجزائر العاصمة-، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة بسكرة،2019.

17-عبد القادر حوة ، معوقات الإفصاح والمعالجة المحاسبية عن الأدوات المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشور ، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، 2019.

18-عمار صخر، "تقييم دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية: دراسة حالة في المؤسسات الاقتصادية بولاية ورقلة"، مذكرة ماجستير، غير منشور ، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة،2017.

19-محمد أمين عبد المولى، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص دراسات محاسبية وجباية معمقة، جامعة جيجل ، 2016.

20-محمد فوزي بروسي، تقييم خاصيتي الموثوقية والملائمة في النظام المحاسبي المالي الجزائري –ورقلة–)، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، 2012.

21-محمد ياسين بن عرابي، دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة شركة الإسمنت عين التوتة –الوحدة التجارية تقرت–)، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2015.

22-نورالدين بن طشة ، دور التقارير المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية (دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب الشرقي ورقلة)، مذكرة ماستر، غير منشور ، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة ، 2017.

23-وسام شالور، المعالجة المحاسبية للأدوات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، غير منشور ، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف،2011.

ث- المطبوعات:

1- عبد القادر زواتنية ، المعايير المحاسبية الدولية 2(IFRS) ، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2022.

ج- التقارير والمنشورات:

1- نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ديسمبر 2009، يناير 2010، العدد الثاني.

ح- القوانين والمراسيم:

1- الجريدة الرسمية، العدد19، القرار المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادرة بتاريخ 25 مارس 2009، الجزائر.

خ- المواقع الإلكترونية:

1- حسن خليل محمود شحادة، معايير المحاسبة الدولية: الأدوات المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2011، ص. 09. متوفر على الموقع الإلكتروني: www.ao-academy.org/docs/taqaree304062011.doc

2- https://training-nyc.com/learn/stock-market-investing/financial-derivatives

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية.

1- Abbas Ali Mirza, Magnus Orrell Graham J.Holt: IFRS (Pratical Implementation Guide and Workbook), 2nd edition, John Wiley and Sons, INC, United States of America, 2008

الملاحق

الملحق رقم 01: قائمة المركز المالي سنتي 2023-2024 (جانب الأصول)

SOCIETE SONELGAZ-Distribution djelfa
Pole Centre

EXERCICE 2024
DATE 31/12/2024

BILAN ACTIF

ACTIF	note	brut 2024	amort 2024	2024	2023
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		18 744 782,51	20 526 459,79	- 1 781 677,28	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		30 315 926,47		30 315 926,47	30 315 926,47
Agencements et aménagements de terrains		1 630 242,91	1 002 558,09	627 684,82	2 651 755,10
Constructions (Batiments et ouvrages		456 630 020,03	190 874 291,66	265 755 728,37	327 145 636,38
Installations techniques, matériel et outillage		38 311 154 598,27	16 061 417 684,32	22 249 736 913,95	19 812 000 258,45
Autres immobilisations corporelles		2 755 565 696,94	1 493 512 422,07	1 262 053 274,87	1 361 396 477,51
Immobilisations en cours		12 623 817 499,38		12 623 817 499,38	5 919 277 582,93
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		54 197 858 766,51	17 767 333 415,93	36 430 525 350,58	27 452 787 636,84
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		521 254 017,14		521 254 017,14	341 310 904,22
Créances et emplois assimilés					
Clients		28 304 715 684,07	1 187 493 010,81	27 117 222 673,26	15 252 695 709,90
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		640 505 513,62		640 505 513,62	360 561 605,60
Impôts		1 312 674 103,01		1 312 674 103,01	430 175 406,83
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		199 785 117,13	1 141 869,72	198 643 247,41	149 153 774,34
TOTAL ACTIF COURANT		30 978 934 434,97	1 188 634 880,53	29 790 299 554,44	16 533 897 400,89
TOTAL GENERAL ACTIF		85 176 793 201,48	18 955 968 296,46	66 220 824 905,02	43 986 685 037,73

سونلغاز - التوزيع
ناحية التوزيع البليدة
DD مديرية التوزيع الجلفة
قسم المالية والمحاسبة

الملحق رقم 02: قائمة المركز المالي سنتي 2023-2024 (جانب الخصوم)

SOCIETE SONELGAZ-Distribution djelfa
Pole Centre

EXERCICE 2024
DATE 31/12/2024 00.00.00

BILAN PASSIF

PASSIF	note	2024	2023
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Résultat net		- 3 691 468 649,45	0,00
compte de liaison**		23 161 391 863,99	16 527 664 893,02
TOTAL CAPITAUX PROPRES		19 469 923 214,54	16 527 664 893,02
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		195 139 809,86	167 387 116,74
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		15 806 216 684,98	10 984 892 748,33
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		16 001 356 494,84	11 152 279 865,07
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		8 216 694 755,16	2 494 866 538,39
Impôts		524 958 921,21	436 972 196,22
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		21 986 433 713,93	13 374 893 297,35
Trésorerie passif		21 457 805,34	8 247,68
TOTAL PASSIFS COURANTS		30 749 545 195,64	16 306 740 279,64
TOTAL GENERAL PASSIF		66 220 824 905,02	43 986 685 037,73

سونلغاز - التوزيع
ناحية التوزيع البليدة
DD مديرية التوزيع الجلفة
قسم المالية والمحاسبة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الملحق رقم 03: قائمة الدخل حسب الطبيعة سنتي 2020-2021

SOCIETE SONELGAZ-Distribution — EXERCICE 2021

CENTRE DD DJELFA — DATE 17/05/2023 09.48.33

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE — Définitif

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		6 403 100 363,20	5 655 279 294,72
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		6 403 100 363,20	5 655 279 294,72
Achats consommés		- 65 819 788,60	- 78 692 243,26
Services extérieures et autres consommations		- 313 072 453,15	- 415 692 622,77
II - Consommation de l'exercice		- 5 455 561 157,50	- 4 987 397 890,64
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		947 539 205,70	667 881 404,08
Charges de personnel		- 1 670 071 285,70	- 1 256 185 364,82
Impôts, taxes et versements assimilés		- 128 392 234,91	- 121 596 156,13
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 850 924 314,91	- 709 900 116,87
Autres produits opérationnels		468 791 819,27	417 241 211,91
Autres charges opérationnelles		- 23 587 812,78	- 14 589 034,64
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 495 017 115,01	- 2 513 966 221,09
Reprise sur pertes de valeur et provisions		458 789 706,28	186 319 663,92
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 441 947 717,15	- 2 634 894 496,77
Produits financiers		637 800,00	0,00
Charges financières		- 1 133 264,87	- 144 824,92
VI - RESULTAT FINANCIER		- 495 464,87	- 144 824,92
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 442 443 182,02	- 2 635 039 321,69
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 433 333 996,65	6 259 019 373,25
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 8 875 777 178,67	- 8 894 058 694,94
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 442 443 182,02	- 2 635 039 321,69
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 442 443 182,02	- 2 635 039 321,69

سونلغاز - التوزيع
ناحية التوزيع البليدة
DD | مديرية التوزيع الجلفة
قسم المالية والمحاسبة

CamScanner الممسوحة ضوئيا بـ

الملحق رقم 04: قائمة الدخل حسب الطبيعة سنتي 2022-2021

SOCIETE SONELGAZ-Distribution — EXERCICE 2022

CENTRE DD DJELFA — DATE 45347.472430555616

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2022	2021
Ventes et produits annexes		6 841 111 462,75	6 403 100 363,20
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		6 841 111 462,75	6 403 100 363,20
Achats consommés		- 101 848 078,69	- 65 819 788,60
Services extérieures et autres consommations		- 437 013 971,47	- 313 072 453,15
II - Consommation de l'exercice		- 6 163 979 230,31	- 5 455 561 157,50
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		677 132 232,44	947 539 205,70
Charges de personnel		- 1 757 795 125,21	- 1 670 071 285,70
Impôts, taxes et versements assimilés		- 95 170 277,79	- 128 392 234,91
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 175 833 170,56	- 850 924 314,91
Autres produits opérationnels		589 751 721,62	468 791 819,27
Autres charges opérationnelles		- 68 881 570,04	- 23 587 812,78
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 759 403 758,44	- 1 495 017 115,01
Reprise sur pertes de valeur et provisions		548 878 313,56	458 789 706,28
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 865 488 463,86	- 1 441 947 717,15
Produits financiers		0,00	637 800,00
Charges financières		- 2 576 012,97	- 1 133 264,87
VI - RESULTAT FINANCIER		- 2 576 012,97	- 495 464,87
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 868 064 476,83	- 1 442 443 182,02
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		8 375 162 276,40	7 433 333 996,65
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 10 243 226 753,23	- 8 875 777 178,67
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 868 064 476,83	- 1 442 443 182,02
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 868 064 476,83	- 1 442 443 182,02

سونلغاز - التوزيع
ناحية التوزيع البليدة
DD | مديرية التوزيع الجلفة
قسم المالية والمحاسبة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner